أخذوا كل شيء:

مصادرة أموال المعتقلين في سوريا

رابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا
Association of Detainees & The Missing in Sednaya Prison

رابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا (ADMSP) هي ائتلاف للناجين من سجن صيدنايا والضحايا وعائلاتهم، تسعى لكشف الحقيقة وتحقيق العدالة للمعتقلين بسبب رأيهم السياسي أو نشاطهم. وتعمل على كشف مصير المفقودين والمختفين قسرياً في سجن صيدنايا. تقدم الرابطة المشورة والدعم لأسر المعتقلين والمختفين قسراً وتوفر لهم المعلومات والاستشارات بما يضمن كشف مصير احبتهم، بالإضافة إلى عملها في التوثيق وجمع الأدلة تقدم الرابطة عبر مركز العائلة خدمات إعادة التأهيل التي تركز على الصحة النفسية للناجين من التعذيب، أو الحرب، أو العنف، أو أي انتهاك لحقوق الإنسان.

يعزز عمل رابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا الاعتراف بالضرر الذي يعاني منه المعتقلون، والبحث عن الحقيقة، والمساءلة، وكشف مصير المختفين قسراً، وتعويضات الضحايا والناجين من انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي

رابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا
Association of Detainees & The Missing in Sednaya Prison

Kamil Ocak Cd., İncili Pınar Mahallesi, 27090
Şehitkamil/Gaziantep
Türkiye
info@admsp.org

أخذوا كل شيء:

مصادرة أموال المعتقلين في سوريا

آذار/مارس ٢٠٢٢

جميع الحقوق محفوظة ©

رابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا
Association of Detainees & the Missing in Sednaya Prison

«ما من عملية محاسبة وعدالة حقيقية دون أن يكون الضحايا وعائلاتهم/ـهن محورها؛ لأن العدالة التي تركز على الضحايا وتراعي احتياجاتهم/ـهن ورؤيتهم/ـهن وأولوياتهم/ـهن، تضمن الاستدامة والسلام. كما يجب اعتبار مطالب الضحايا وعائلاتهم/ـهن، المتمثلة بالإفراج الفوري عن المعتقلين/ات والكشف عن مصير المفقودين والمُغَيَّبين قسراً، والوقف الفوري للتعذيب، وإلغاء المحاكم الاستثنائية، مطالبَ إنسانية فوق تفاوضية، وشرطاً أساسياً للبدء بأي مباحثات، أو الجلوس على أي طاولة مفاوضات قبل تحقيقها».

ميثاق حقيقة و عدالة:
رؤية مشتركة حول قضية الإخفاء القسري
والاعتقال التعسفي في سوريا من منظمات الضحايا السوريين وأفراد أسرهم.

فهرس المحتويات

الملخص التنفيذي..... 5
أ- إجراءات الاعتقال وتبعاته:..... 5
ب- الاستيلاء على ممتلكات المعتقلين:..... 6
مقدمة..... 8
أ- أقسام التقرير..... 8
ب- المنهجية والعينة..... 9
الطريق إلى صيدنايا..... 10
أ- الخلفية الاجتماعية والديمغرافية للمعتقل..... 10
ب- الإجراءات المتبعة لحظة الاعتقال..... 13
ج- الأجهزة والفروع الأمنية المسؤولة عن الاعتقال..... 14
د- التهم والأحكام..... 19
هـ- الخروج من المعتقل..... 22
الاستيلاء على الممتلكات المنقولة وغير المنقولة للمعتقلين..... 23
الممتلكات المصادرة بقرار الحكم أو بقرارات رسمية أخرى: نوعها وقيمتها..... 27
خلاصة وتوصيات..... 33

«عندما خرجت من السجن اكتشفت أنني فقدت أكثر مما كنت اتخيله، لقد صادر النظام كل ما نملكه ممتلكاتنا ومحالنا - امتلكنا متجرًا لأجهزة الكمبيوتر المحمولة وصيانة الكمبيوتر، لقد أخذوا كل شيء - عائلتي باعت السيارات التي تملكها لدفع رشى لإخراج إخوتي من السجن. قبل الثورة كان لدينا 10 آلاف متر مربع من الأرض وكنا نملك منزل مساحته 750 متراً مربعًا. لقد منح النظام نصف أراضينا للجيش الإيراني وسيُعرض النصف الآخر قريباً للبيع في المزاد العلني. بالطبع، لن نحصل على شيء. لقد أخذوا منا كل ما نملك ولا يمكننا فعل أي شيء حيال ذلك. لقد تم تجريدنا أنا وإخوتي من جميع حقوقنا، لذا لا يمكننا تقديم أي طلبات لاستعادة ما هو حق لنا من الناحية القانونية».

طارق إبراهيم، ناشط تم تغيير اسمه لحماية هويته، اعتقل في 2012 بسبب عمله في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان من قبل النظام السوري والمساعدة في توفير مواد اغاثية للعائلات النازحة بسبب الصراع. تعرض لتعذيب شديد في سجن صيدنايا وبعد ثماني سنوات في سجون مختلفة أطلق سراحه أخيراً في أبريل 2020. دفعت عائلته مبلغًا كبيرًا من المال لإطلاق سراحه من السجن. بعد اعتقاله صادر النظام جميع ممتلكات عائلته وممتلكاته. زوجته التي تم تهديدها بالاعتقال هربت إلى السعودية مع ابنتهما التي لم يلتق بها قط. عند إطلاق سراحه، هرب إلى تركيا، ولكن ليس لديه بطاقة هوية ولا وسيلة للعمل ولا أي حقوق.

* الاقتباسات الواردة في هذا التقرير اخذت من مقابلات اجريت خريف العام الماضي مع ناجين من سجن صيدنايا، لغاية دعم المعلومات والبيانات الوارده فيه.

ملخص تنفيذي

يهدف هذا البحث إلى تقديم لمحة شاملة عن الاحتجاز في سوريا لتعميق معرفتنا بما حدث وما يحدث للمعتقلين السوريين وعائلاتهم، ولا سيما المعتقلين في سجن صيدنايا العسكري. يسلط التقرير الضوء على الحجم المستمر للانتهاكات أثناء الاحتجاز بناءً على المعلومات التي تم جمعها من استطلاع شمل 801 معتقلاً سابقًا. كما يكشف عن كيفية استخدام النظام السوري لمصادرة الأصول كمصدر للدخل وأداة لمعاقبة المعتقلين، مع استمرار العواقب لفترة طويلة بعد الإفراج عنهم.

تقدر رابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا (ADMSP) أن أكثر من 1.5 مليار دولار من الأصول بما في ذلك الأراضي والممتلكات والسلع المادية قد صادرها النظام منذ عام 2011. وتستند هذه المعلومات إلى مسح معمق على عينة من 105 معتقلين صودرت ممتلكاتهم بعد اعتقالهم، ومن المرجح أن يكون الرقم الحقيقي أعلى من ذلك لأن هذا التقدير يستند إلى مصادرة تمت من خلال قرارات رسمية مثل أحكام قضائية، في حين تشير نتائج الاستطلاع إلى أن غالبية يتم الاستيلاء على الأصول بشكل غير رسمي. ويستند التقدير أيضًا إلى تقدير متحفظ لما لا يقل عن 250 ألف معتقل تم اعتقالهم منذ عام 2011. ويُعتقد أن العدد الحقيقي للأشخاص الذين اعتقلهم النظام واختفوا خلال تلك الفترة يقارب المليون.

يركز التقرير على محورين رئيسيين:

1- تقديم لمحة عامة عن تجارب المعتقلين منذ القبض عليهم وحتى إطلاق سراحهم.

2- الكشف عن حجم وقيمة الأموال التي صادرها النظام السوري من المعتقلين.

نظرة عامة عن الاحتجاز في سوريا:

يقدم التقرير صورة شاملة للاحتجاز في سوريا بناءً على معلومات تم جمعها من 801 معتقلاً سابقًا. وتنشر بيانات إحصائية عن الملامح الاجتماعية والديمغرافية للمحتجزين ومكان وتاريخ الاعتقال والجهات المسؤولة عن تنفيذ الاعتقالات والتعسف في الحجز والتهم والأحكام وسبل الإفراج عن الموقوفين.

قال 98٪ من المحتجزين الذين تمت مقابلتهم إنهم تعرضوا للتعذيب ولم يتبين أن هذه الانتهاكات محصورة في فروع أو سجون معينة، مما يبرز الطبيعة الواسعة الانتشار والمنهجية لهذه الانتهاكات.

من أكثر الاتجاهات الجديدة إثارة للقلق التي ظهرت في هذا التقرير ما يتعلق باحتجاز الأطفال - نسبة الأطفال المحتجزين (4٪) ضعف النسبة المسجلة في تقرير "الاحتجاز في صيدنايا" الذي أصدرته الرابطة في تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

وبشكل عام، يشير التقرير إلى أن الغالبية العظمى من المعتقلين اعتقلوا من مكان عملهم. في معظم الحالات، كان الاعتقال أشبه بالاختطاف. قال 17٪ فقط من أفراد العينة أن الجهة التي قامت باعتقالهم عرّفت عن نفسها وقت الاعتقال. غالبية المعتقلين (62٪) تم اعتقالهم من قبل شعبة المخابرات العسكرية وربعهم فقط من قبل دائرة المخابرات العامة. 65٪ من المستجيبين حوكموا في محاكم عسكرية ميدانية - هذه الإجراءات أقل بكثير من المعايير الدولية للمحاكمة العادلة ولا يمكن اعتبارها محاكمات مشروعة. بالنسبة لأولئك الذين حوكموا في المحاكم القضائية وفقًا لقانون العقوبات السوري، فإن أغلبهم متهمون بارتكاب جرائم مثل الانتماء إلى جهات أو جمعيات محظورة (30.85٪) ، أو إضعاف الشعور القومي أو إثارة النعرات العنصرية أو الطائفية (14.93٪). أو نشر أخبار كاذبة (8.96٪). ظل أكثر من ثلث المعتقلين رهن الاعتقال لفترة أطول من فترة حكمهم بالسجن.

كما يكشف التقرير أن المعتقلين في سجن صيدنايا هم في الغالب من الشباب والمتعلمين والمهنيين من مناطق جغرافية محددة (إدلب وحمص وحلب).

مصادرة أموال الموقوفين:

بناءً على دراسة استقصائية شملت 105 معتقلين سابقين، يكشف هذا القسم من التقرير عن الحجم الكامل لسياسة النظام في مصادرة أصول المحتجزين، فضلاً عن تسليط الضوء على التأثير الطويل الأمد لذلك على المعتقلين وعائلاتهم.

وكثيرا ما تمت مصادرة المنازل والأراضي والممتلكات. تتكون السلع المادية المصادرة بشكل أساسي من السيارات والمفروشات المنزلية والنقدية أو أرصدة البنوك والأجهزة الإلكترونية والمجوهرات والمعدات الزراعية والبضائع التجارية.

في المجموع، يقدر التقرير أن النظام السوري قد استولى على أصول للمعتقلين بقيمة 1.538 مليون دولار على الأقل. يقدر أن أكثر من 32 مليون دولار أمريكي من الأصول تمت مصادرتها من المعتقلين سجن صيدنايا وحدة في عام واحد (بافتراض وجود 5219 محتجزًا هناك في عام 2015 وأن المصادرة تمت مرة واحدة لكل محتجز).

يسلط التقرير الضوء على زيادة ملحوظة في مصادرة أموال المعتقلين، حيث ارتفعت نسبة المعتقلين المصادرة أصولهم من 18.66٪ للمعتقلين قبل 2011 إلى 38.14٪ للمعتقلين بعد آذار 2011.

واجهت سوريا في السنوات الأخيرة أزمة اقتصادية خانقة شهدت ارتفاعاً حاداً في معدلات الفقر إضافة إلى العقوبات الاقتصادية. زودت مصادرة الأصول النظام بدخل ثمين، لكنها استخدمت أيضًا كتكتيك لمعاقبة الناجين من الاحتجاز حتى بعد الإفراج عنهم. وجد الكثير ممن تم إطلاق سراحهم أنفسهم بلا مأوى أو فقراء أو يواجهون مصاعب مالية خطيرة. ومن بين المعتقلين الذين تمت مصادرة أصولهم، كانت قيمة الأصول المصادرة من أكثر من نصفهم 50 ألف دولار أو أكثر.

قال أحد المعتقلين الذين تمت مقابلتهم أثناء إعداد التقرير، وهو محمد، الذي احتجز لمدة ثماني سنوات، إن النظام أخذ منه كل شيء مصادرة منزل عائلته ومصنعها: "هذه هي سياسة النظام: سوف يدمرون كل ما لديك إذا تجرأت لمعارضته".

الاستنتاجات

يجب أن تكون هذه النتائج بمثابة جرس إنذار للمجتمع الدولي بشأن النطاق المستمر الاحتجاز غير القانوني والمعاملة اللاإنسانية للمحتجزين في سوريا. يجب على أعضاء المجتمع الدولي الضغط من أجل الإفراج الفوري عن جميع المحتجزين بشكل غير قانوني في سوريا ووضع حد للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللا إنسانية أثناء الاحتجاز. يجب تحميل النظام السوري المسؤولية عن مصادرة أصول المعتقلين بشكل غير قانوني لمصلحته الخاصة. يجب أن تستند أي خطوات نحو العدالة إلى تطلعات واحتياجات الضحايا وأفراد أسرهم.

يجب على المجتمع الدولي أيضًا أن يدرك أن مصادرة أصول المحتجزين هي إحدى الطرق التي يتحايل بها النظام على العقوبات وأن يأخذ في الاعتبار تأثير ذلك على فعالية مثل هذه الإجراءات.

يختتم التقرير بمجموعة من التوصيات الرئيسية لأهالي المعتقلين والمختفين قسريًا والمفقودين لاتخاذ إجراءات لحماية ممتلكاتهم وميراثهم. يمكن القيام بذلك عن طريق اتخاذ خطوات لضمان الميراث عن طريق تقسيم الأصول المالية بين أفراد الأسرة وتسجيل الممتلكات بأسماء الأطفال مقدمًا لتقليل أخطار مصادرة الأصول. يُنصح أيضًا بالحصول على نسخ من وثائق التسجيل العقاري للممتلكات وغيرها من الوثائق الرسمية. بالنسبة للأراضي الزراعية، بالإضافة إلى مستندات التسجيل العقاري ، يجب أيضًا الحصول على خطة مسح للعقار ونسخ من قرار عرض قطعة الأرض للاستثمار لتحديد ربحية العقار.

مقدمة

يأتي هذا التقرير الجديد ضمن سلسلة الأبحاث التي تقوم بها رابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا لفهم ما حدث وما يحدث مع المعتقلين السوريين وعائلاتهم بشكل عام، ومعتقلي صيدنايا بشكل خاص. في الآونة الأخيرة ترددت أخبارٌ وتقاريرُ كثيرة عن سيطرة النظام السوري على ممتلكات المعتقلين والمفقودين وذويهم من المنازل إلى الأراضي الزراعية وغيرها،[1] لكنَّ معظم هذه الأخبار والتَّقارير يستند إلى عدد محدود من المقابلات مع معتقلين سابقين، ويفتقر إلى تفاصيل عن قيمة الممتلكات التي استولى النظام عليها. أمَّا ما يميِّزُ هذا التَّقرير فهو أنَّه، وللمرة الأولى، يُعَدُّ بناء على تقديرات ووَفْقَ بيانات ميدانية جُمِعَتْ بمنهجية صارمة ومحددة بدقة عن طبيعة الممتلكات وقيمتها، من ممتلكات منقولة وغير منقولة التي استولى عليها النظام السوري بعد الثورة من خلال عمليات الاعتقال. هذا بالإضافة إلى تقديم أرقام دقيقة عن الخلفيات الاجتماعية والديمغرافية للمعتقلين، ومكان وتاريخ الاعتقال، والإجراءات المتبعة لحظة الاعتقال، والأجهزة المسؤولة عن الاعتقالات، وأنواع المحاكمات، وطرق الخروج من السجن.

أ. أقسام التقرير

يستعرض القسم الأول منه إجراءات عملية الاعتقال. ويعيد هذا القسم تحليل البيانات التي صدرت في التقرير الأول لرابطة معتقلي ومفقودي صيدنايا (الذي انبنى على بيانات 401 مستجيب)، لكن على عينة مكونة من ضعف العدد السابق (801 مستجيب)، بهدف الوصول إلى أرقام أكثر دقة لما حدث مع هؤلاء المعتقلين منذ لحظة الاعتقال وحتى الخروج من السجن.

ويتناول القسم الثاني بالتفصيل موضوع الممتلكات. ويدخل الثالث في عملية تقدير المبالغ التي جمعها النظام من خلال الاستيلاء على هذه الممتلكات بقرارات رسمية.
ويعتمد حساب التقديرات على مقابلات مع 105 معتقلين سابقين صُودرت ممتلكاتهم بقرارات رسمية؛ إما من خلال قرار الحكم، أو قرارات أخرى. وقد اتّصلنا بهؤلاء المحتجزين الـ 105 لملء استبيان إضافي يهدف على وجه التحديد إلى حساب الأموال التي استولى عليها النظام.

ب. المنهجية والعينة

يعتمد هذا التقرير، بشكل رئيس، نفس المنهجية المعتمدة في التقرير الأول «الاحتجاز في صيدنايا: تقرير عن إجراءات وتبعات الاعتقال» (2019).[2] لكن يكمن الفارق الرئيسي بينهما في حجم العينة: إذ كانت في التقرير الأول ناتجة عن 401 مقابلة مع ناجين من سجن صيدنايا، أما في هذا التقرير فهي حصيلة 801 مقابلة (504 مع معتقلين بعد الثورة في آذار 2011 و297 قبلها). لكن قمنا بعد ذلك باختيار عينتين جديدتين بسبب أننا لاحظنا أنه تم الاستيلاء على ممتلكات 246 شخصاً (حوالي ثلث العينة). ومن بين هؤلاء الـ246 تمت مصادرة أملاك 72 منهم بموجب قرار الحكم الصادر بحقهم. لكن هناك فرق كبير بين معتقلي قبل الثورة وبعدها؛ إذ كانت نسبة من تم الاستيلاء على ممتلكاتهم قبل الثورة لا تتجاوز ال 19% لكنها تجاوزت الـ 38% عند المعتقلين بعدها (193 معتقلاً). من بين هؤلاء الـ 193 تمت مصادرة أملاك 59 شخص أمنهم (29,06%) بموجب قرار الحكم الصادر بحقهم. ورغم ذلك، هناك كثيرون ممن لم تُصادَر أملاكهم بموجب قرار الحكم، لكنهم فوجِئوا لاحقاً بوجود قرارات رسمية بالحجز على ممتلكاتهم. لذلك، وبهدف الوصول إلى معلومات أكثر لتقدير قيمة ممتلكات المعتقلين التي وضع النظام يده عليها بعد الثورة وبقرارات رسمية، أجرينا استبياناً مع 105 ناجين اعتُقلوا بعد الثورة وقالوا إنه تم الاستيلاء على ممتلكاتهم بموجب قرار الحكم الصادر بحقهم أو تم الحجز عليها بموجب قرارات رسمية أخرى. تم إجراء الاستبيان أونلاين بعد التواصل مع الناجين عبر الإيميل أو الهاتف أو واتسآب. تضمنت استمارة الممتلكات أسئلة عن ماهية الممتلكات (سيارة، بيت، ورشة عمل، أرض... إلخ) وتقدير قيمتها. بعد ذلك قمنا بحساب قيمة الأموال التي وضع النظام يده عليها بشكل رسمي من معتقلي ما بعد الثورة (بقرار الحكم أو قرارات أخرى) على فرض تعرض 250000 شخص للاعتقال، وهو تقدير متواضع جدّاً لأعداد من دخل المعتقل في سوريا بعد الثورة في 2011.

1 يُنظر مثلاً: عبر محكمة «الإرهاب».. النظام يُصادر ممتلكات عشرات المعتقلين والمعارضين جنوب دمشق، زمان الوصل، 6 حزيران/يونيو 2021. صالح ملص وزينب المصري، سلاح قانوني لعقاب جماعي.. قوانين سوريا تنتهك أملاك المغيبين، عنب بلدي، 31 كانون الثاني/يناير 2021. رافيا سلامة، مصادرة الممتلكات.. عصة قبر ما بعد السجن، حكاية ما انحكت، 17 تموز 2018. قرار رسمي مُسَّرب يقضي بمصادرة أملاك معارضي النظام ونقلها إلى ملكية «الجمهورية العربية السورية»، القدس العربي، 20 آب/أغسطس 2017.

2 لمزيد من التفاصيل عن المنهجية، ينظر صفحة 17-16 من التقرير (الاحتجاز في صيدنايا). متوفر على: https://bit.ly/2WRd4Pp

«لم يكن هناك شيء أعود إليه. عندما سيطر النظام على قريتنا هدموا كل شيء. هدموا منزلنا وقطعوا جميع أشجار الزيتون التي نملكها وباعوها. لقد صادرو أراضينا واستخدموها في الزراعة لكسب المال وتمويل نفسهم، لقد قال النظام إن هناك إرهابيين يعيشون هنا. أرادوا القضاء علينا. لقد أرادوا التأكد من أننا لن نعود أبدًا عندما اكتشفت أننا فقدنا كل هذا شعرت أن مستقبلي بالكامل قد تم القضاء عليه».

حسن من حلب اعتقل عام 2012 وسجن لمدة سبع سنوات بعد اتهامه بالمشاركة في الاحتجاجات. أمضى أربع سنوات في سجن صيدنايا حيث تعرض للتعذيب شديد وتعرض لمرض السل إثناء احتجازه. عند إطلاق سراحه في عام 2019، اكتشف أن عائلته فقدت كل شيء. يعيش الآن في تركيا لكن حياته صعبة. صادر النظام ممتلكات وأراضي تعود له ولعائلته تقدر قيمتها بأكثر من 40 ألف دولار ودفعت عائلته 10 آلاف دولار رشى لمسؤولين في النظام على أمل إطلاق سراحه، يقيم اليوم في تركيا، وقد اضطر هو وعائلته إلى بدء حياتهم من جديد من الصفر.

الطريق إلى صيدنايا

أ. الخلفية الاجتماعية والديمغرافية للمعتقل

يظهر في الجدول (1) أن أكثر من 85% من المحتجزين كانت أعمارهم عند الاعتقال بين 18-37 عاماً، وأنّ أكثر من نصف المعتقلين شباب أعمارهم أقل من 27 عاماً، وأن حوالي ثلثهم بين 28-37 عاماً. تعكس هذه النتيجة الطابع الشبابي للحراك الثوري في سوريا. المثير للانتباه هو وجود أطفال أقل من 18 عاماً (حوالي 4%). هذه النسبة أكبر مما شهدناها في التقرير الأول الذي كانت فيه 2%. أما من هم أكبر من 48 فبلغت نسبتهم حوالي 3%.

أكثريتهم كانوا متزوجين (56.3%) و83.77% منهم كانوا يمارسون عملاً ما. أي أن آثار الاعتقال لا تمس المحتجز وحده، بل وعائلته أيضاً، غالباً ما يكون هناك أطفال يتعرضون لكل أنواع الضرر النفسي الذي يتولد عن فقدان الأب في عمر صغير. أكثر من نصفهم (حوالي 56%) كانوا في يعملون في قطاعات مدنية. حوالي نصفهم جامعيون، مما يعكس الأثر الكبير على المجتمع السوري الذي هو بأمس الحاجة لهذه الكفاءات. تخصصاتهم الدراسية مختلفة، لكن حوالي نصفهم درسوا العلوم العسكرية، وحوالي ربعهم درسوا العلوم الطبيعية، والربع الباقي درسوا العلوم الاجتماعية والإنسانية.

ومع أن الأغلبية الساحقة من المحتجزين كانت من السوريين العرب السنّة، فإن هناك محتجزين من جنسيات مختلفة (التركية والعراقية واللبنانية والفلسطينية)، ومن إثنيات أو قوميات وطوائف متعددة (الكردية والتركمانية والداغستانية والشركسية والكلدانية والأرمنية والإسماعيلية والعلوية والمسيحية والإيزيدية).

أما بالنسبة على المحافظات، فتأتي في المقدمة وبنسب متقاربة إدلب (حوالي الربع)، وحمص وحلب (حوالي 14% لكل منهما)، ثم يأتي بعدها حماة (حوالي 10%). ثم ريف دمشق ودير الزور ودمشق (بحدود 5%)، وتتراجع إلى أقل من 4% في باقي المحافظات.

باختصار، يستهدف الاحتجاز في صيدنايا الشباب والمتعلمين والمتزوجين وأصحاب المهن وبعض المناطق الجغرافية أكثر من غيرها (إدلب وحمص وحلب)، وهذا سيكون لذلك أثر ضار كبير على مستقبل سوريا وأجيالها القادمة، حيث يقلل من رأس المال البشري المتاح لإعادة الإعمار. تدعم هذه النتائج ما توصلنا إليه في التقرير الأول. ويبقى الاختلاف الأبرز في حالة المعتقلين الأطفال؛ إذ كانوا أكثر بحوالي الضعف مما ورد في التقرير الأول.

جدول 1. الخلفية الاجتماعية والديمغرافية للمعتقل

الجنسية	العدد	النسبة المئوية	المستوى التعليمي عند الاعتقال	العدد	النسبة المئوية	العمر عند الاعتقال	العدد	النسبة المئوية
سوري	782	97,63	أمي	19	2,37	أقل من 18 عام	34	4,24
تركي	4	0,50	يقرأ ويكتب	10	1,25	بين 18-27 عام	397	49,56
عراقي	4	0,50	الابتدائية	76	9,49	بين 28-37 عام	276	34,46
لبناني	1	0,12	الإعدادية	110	13,73	بين 38-47 عام	69	8,61
فلسطيني/ سوري	7	0,87	الثانوية	138	17,23	48 وما فوق	17	2,12
لا إجابة	3	0,37	معهد	53	6,62	لا إجابة	8	1,00
المجموع	801	100.00	جامعية	373	46,57	**المجموع**	801	100.00
القومية - الاثنية	**العدد**	**النسبة المئوية**	دراسات عليا	6	0,75	**المحافظة**	**العدد**	**النسبة المئوية**
عربي	762	95,13	لا إجابة	16	2,00	إدلب	182	22,72
كردي	18	2,25	**المجموع**	801	100.00	حلب	114	14,23
تركماني	6	0,75	**التخصص الدراسي**	**العدد**	**النسبة المئوية**	حمص	110	13,73
داغستاني	1	0,12	فلسفة وعلوم اجتماعية وإنسانية	87	26,09	حماة	76	9,49
شركسي	2	0,25	علوم طبيعية	108	21,01	ريف دمشق	55	6,87
كلداني	1	0,12	علوم عسكرية	219	52,90	دير الزور	52	6,49
أرمني	1	0,12	المجموع	414	100.00	دمشق	42	5,24
أفضل عدم الإجابة	10	1,25	**الحالة المدنية عند الاعتقال**	**العدد**	**النسبة المؤية**	الرقة	25	3,12
المجموع	801	100.00	أعزب	312	38,95	درعا	26	3,25
الديانة - المعتقد	**العدد**	**النسبة المئوية**	خاطب	19	2,37	الحسكة	70	8,74
مسلم	763	95,26	متزوج	451	56,30	اللاذقية	19	2,37
لاديني	20	2,50	مطلق	2	0,25	السويداء	3	0,37
إيزيدي	1	0,12	لا إجابة	17	2,12	القنيطرة	10	1,25
مسيحي	3	0,37	**المجموع**	801	100.00	طرطوس	3	0,37
لا إجابة	14	1,75	**المهنة عند الاعتقال**	العدد	النسبة المئوية	لا إجابة	14	1,75
المجموع	801	100.00	يمارس عملاً ما	671	83,77	**المجموع**	801	100.00
الطائفة	**العدد**	**النسبة المئوية**	عاطل عن العمل	6	0,75	**طبيعة العمل عند الاعتقال**	**العدد**	**النسبة المؤية**
سني	757	94,51	طالب	83	10,36	العمل في جهة مدنية (مدني)	380	56,63
اسماعيلي	2	0,25	طالب ضابط	28	3,50	العمل في جهة عسكرية أو أمنية (عسكري)	291	43,37
درزي	2	0,25	لا إجابة	13	1,62	**المجموع**	671	100.00
علوي	6	0,75	**المجموع**	801	100.00			
كاثوليكي	1	0,12						
أرثوذوكس	1	0,12						
أفضل عدم الإجابة	32	4,00						
المجموع	**801**	**100.00**						

يُظهر تحليل النتائج أن النسبة الأكبر من المطلوبين للأجهزة الأمنية يتم اعتقالهم من مكان عملهم (حوالي 44%)، ثم يأتي المنزل بفارق كبير (16%)، وبعده على الحواجز (14%، ثم عن طريق نصب كمائن للمطلوبين (9%)، ثم الحدود أو الاستدعاء لأحد الفروع الأمنية والاعتقال فيه (شكل 1). في أكثر الحالات كان مكان العمل ضمن قطاع عسكري أو أمني. العسكريون كانوا يعملون في إحدى مؤسسات الدولة. وبالمقارنة مع التقرير الأول يبرز الاختلاف في حالة الاعتقال على الحواجز؛ إذ كان أكثر مما كنا أشرنا إليه بحوالي 3%.

شكل 1. مكان الاعتقال - العدد: 801

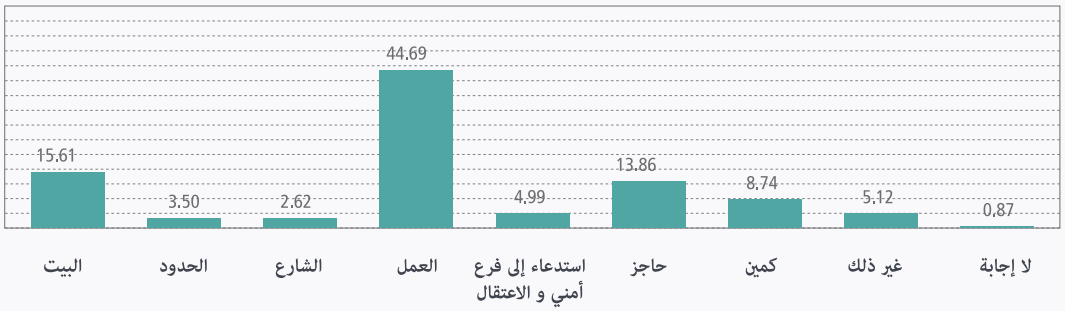

وإذا نظرنا إلى البيانات وفق أربعة عقود زمنية مفصلية في تاريخ سوريا بعد استيلاء الأب على السلطة وحتى الوقت الراهن (شكل 2) نُلاحظ أن وصول الابن شهد ارتفاعاً كبيراً في عمليات الاعتقال حتى قبل الثورة السورية: حوالي 20% من عمليات الاعتقال التي حدثت بين 1980 – 2017. لكن الاعتقال يبلغ ذروته بعد انطلاق الثورة السورية في 2011: حوالي 6 من كل عشرة حالات اعتقال (64% من الحالات في الفترة ذاتها-بين 1980و2017).[3] هذا الرقم يرتفع بشكل ملحوظ عما وجدناه في تقريرنا السابق، إذ كان بحدود 52%.

شكل 2. الاعتقال خلال أربع عقود زمنية مفصلية في تاريخ سوريا - العدد: 801

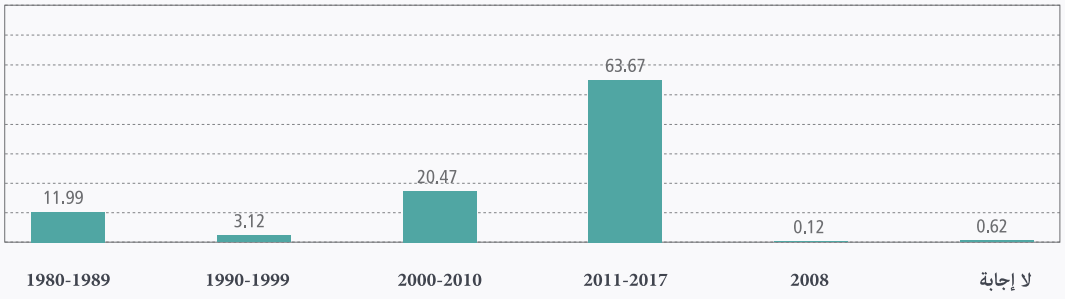

إذا بحثنا بشكل أكثر تفصيلاً في سنوات الاعتقال، تظهر مباشرة التواريخ الرئيسية التي شهدت حملات اعتقال ضخمة؛ خلال عهد الأسد الأب، وهي 1982 و1987 (ما يعرف بأحداث الثمانينيات)، أما خلال عهد الابن فكانت 2003 و2005 (الفترة اللاحقة لما عرف وقتها بإعلان دمشق والاحتلال الأميركي للعراق وما أعقبه من نشاط للتيارات السلفية والجهادية في سوريا)، ثم تتراجع بشكل تدريجي لتعود وتبلغ ذروتها وبفارق كبير جداً عن كل التواريخ السابقة في 2011، تاريخ انطلاق الثورة السورية والإعلان الرسمي للحرب على المجتمع السوري من قبل النظام وحلفائه (شكل 3).

3 نتحدث هنا عن عمليات الاعتقال منذ عام 1980. فعلى الرغم من أن المعتقلين في عينتنا هم من سجناء صيدنايا، إلا أن الكثير منهم كان معتقلاً قبل تأسيس السجن وتم نقله إليه لاحقاً بعد 1987، وهذه البيانات تعتمد على سنة الاعتقال.

شكل 3. سنة الاعتقال -العدد: 801

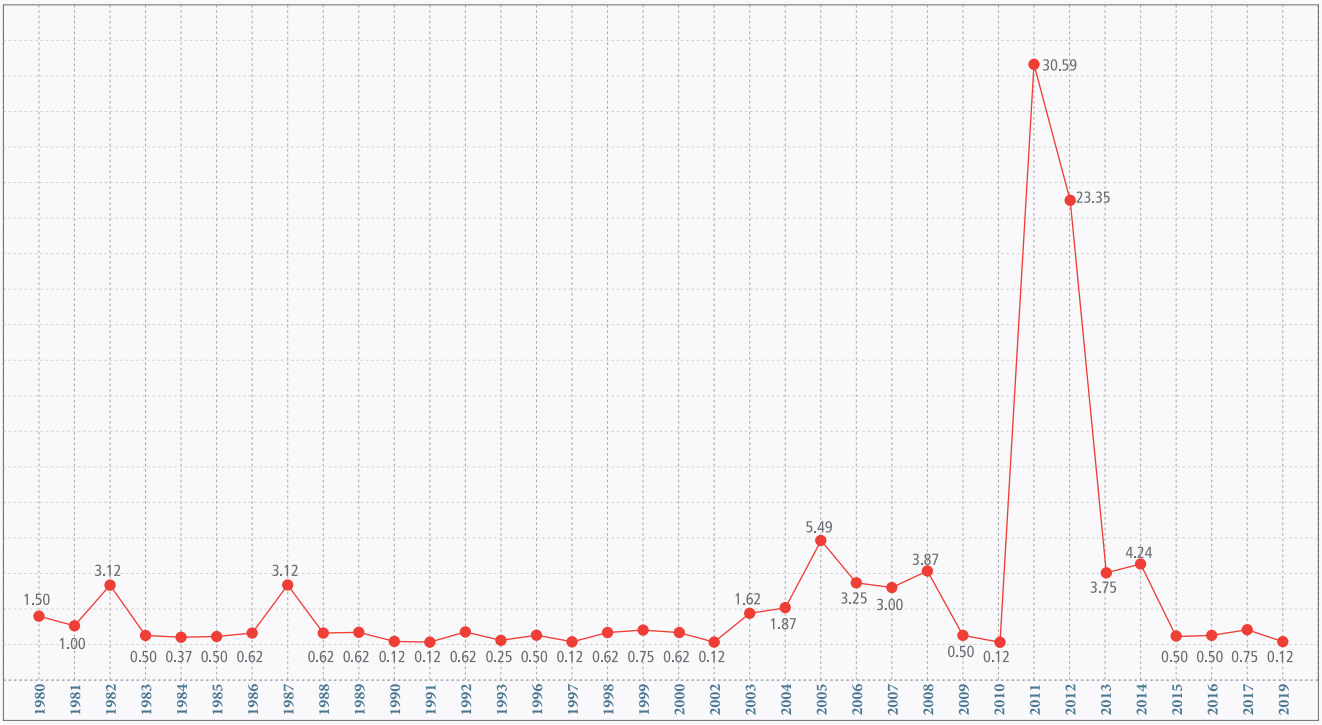

ب. الإجراءات المتبعة لحظة الاعتقال

يُظهر الجدول (2) أن ما يحدث عملياً لا يشبه ما يُطلق عليه عادة وصف الاعتقال، بل هو أشبه بعملية اختطاف؛ إذ ذكر فقط حوالي 17% من العيّنة أن الجهة التي اعتقلتهم عرّفتهم بنفسها لحظة الاعتقال، وفي حالات نادرة (أقل من 1%) أبرزت هذه الجهات قرارَ اعتقالٍ صادراً عن سلطة مخولة قانوناً، أو أخبرت المحتجز/ المختطف بأسباب توقيفه (أقل من 2%). الاختلاف الأبرز عما وجدناها في تقريرنا السابق يكمن في ارتفاع نسبة من قالوا إن الجهة المعتقلة عرفتهم بنفسها عند الاعتقال (كانت بحدود 10% في التقرير الأول).

جدول 2. إجراءات الاعتقال - العدد: 801

	نعم	لا	لا إجابة
هل عرّفتكَ الجهة المعتقلة بنفسها والجهة التي تمثلها لحظة اعتقالك	17,35	81,15	1,50
هل تم إبراز إذن أو قرار اعتقال لك صادر من سلطة مخولة قانوناً	0,87	98,25	0,87
هل تم إخبارك بأسباب احتجازك لحظة الاعتقال	1,62	95,51	2,87

ج. الأجهزة والفروع الأمنية المسؤولة عن الاعتقال

تأتي شعبة الاستخبارات العسكرية في المرتبة الأولى كمسؤولة عن اعتقال أكثر المحتجزين في صيدنايا (62% تقريباً)، ثم تأتي بعدها إدارة المخابرات العامة (حوالي ربع المعتقلين). تختلف هذه النتائج عما وجدناه في تقريرنا الأول، إذ يبدو أن إدارة المخابرات أصبح لها دورٌ أكبر مما ظهر في ذلك التقرير. ويلاحظ أيضاً أن الأغلبية الساحقة من المعتقلين يمرون على أكثر من فرع، ربعهم فقط قالوا إنهم مروا على فرع أمني واحد (الشكلان 4 و5).

*شكل 4. الجهاز الأمني الذي قام بالاعتقال**

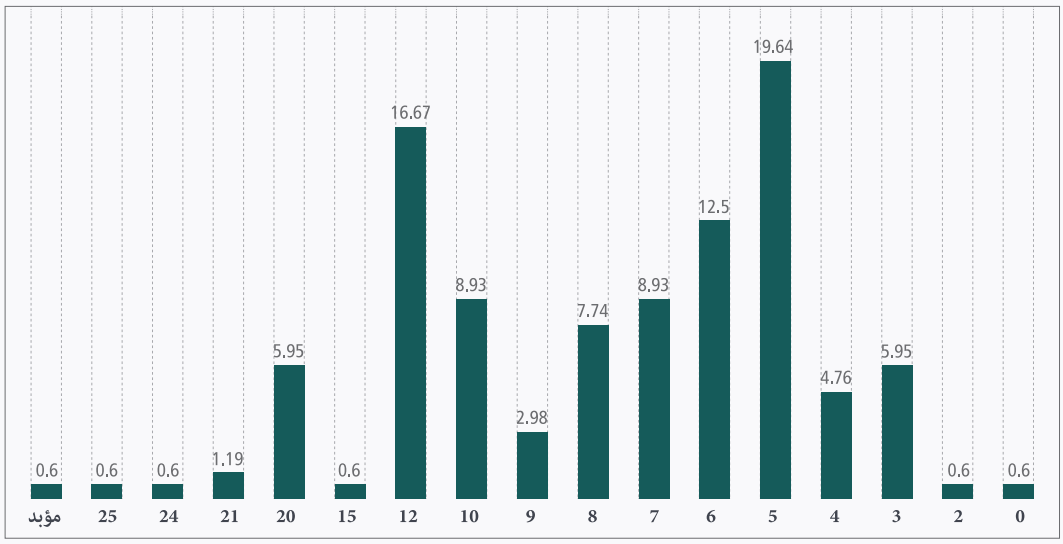

* نسبة مهمة من المعتقلين ذكرت أكثر من جهاز أمني مسؤول عن الاعتقال، فالجهاز الذي نفذ عملية الاعتقال قام بتسليمهم مباشرة إلى جهاز آخر.

شكل 5. عدد الفروع الأمنية التي مر عليها المعتقل

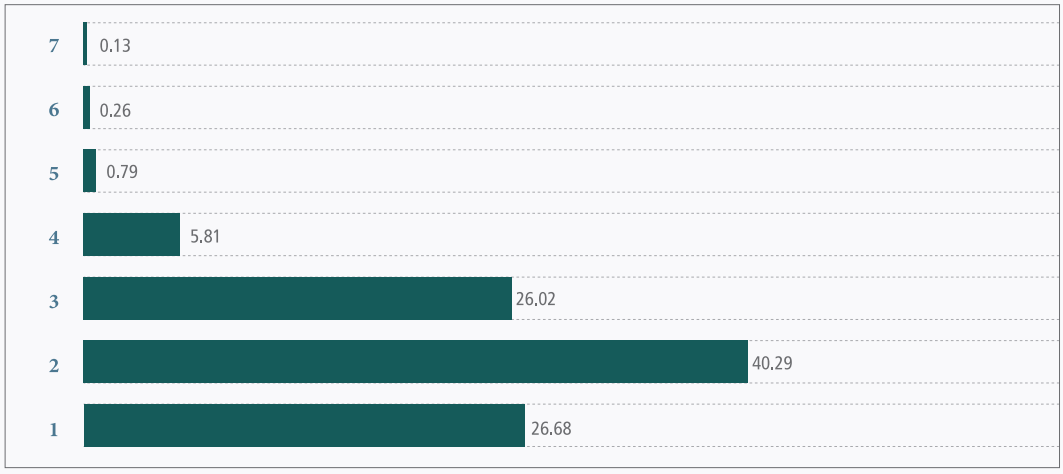

تقريباً كل الذين قابلناهم قالوا إنهم تعرضوا للتعذيب، وهو لا ينحصر في فروع أو سجون بعينها (الشكلان 6 و7). كافة أنواع التعذيب ترافق المحتجز من لحظة اعتقاله وحتى وصوله إلى صيدنايا. كما يظهر في الشكل (7) أن حوالي 87% قالوا إنهم تعرضوا للتعذيب في السجن وفي الفروع الأمنية التي مروا عليها قبل وصولهم إليه (أو بعد خروجهم منه).

شكل 6. التعرض للتعذيب - العدد: 801

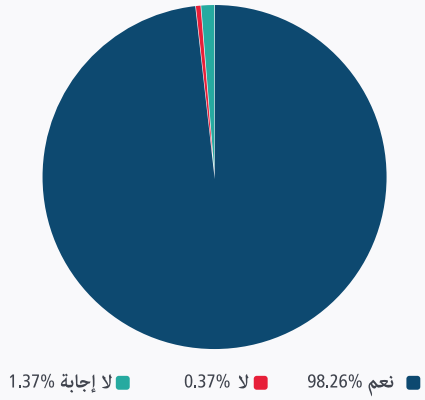

شكل 7. مكان التعذيب - العدد: 801

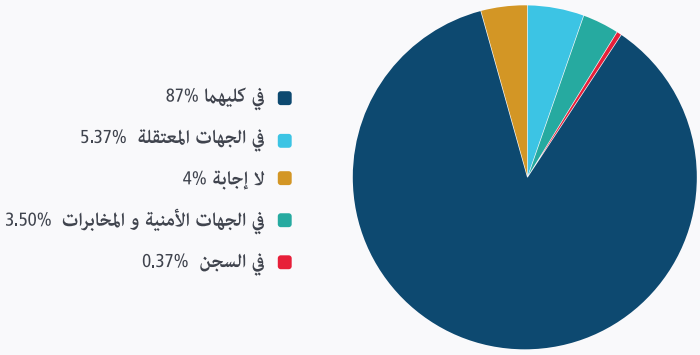

شكل8. المحكمة التي عرض عليها المعتقل - العدد: 801

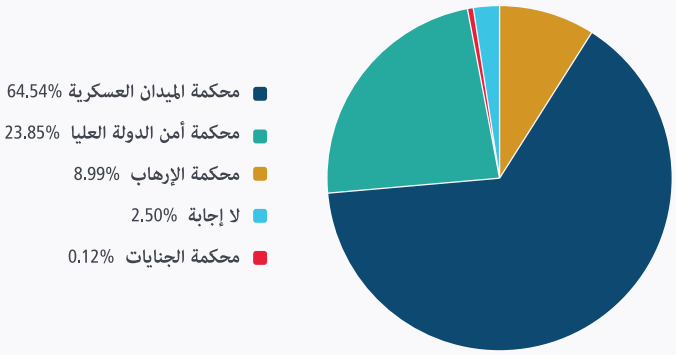

الأكثرية تمت محاكمتهم في محاكم ميدانية عسكرية (حوالي 65%) (شكل 8). هذه النسبة أكبر مما تبين لنا في التقرير السابق؛ إذ كانت بحدود 57%. هذه المحاكم ليس أكثر من مجرد أداة لتصفية المعارضين وإرهاب المجتمع السوري.[4]

لا يعرف أكثر المحتجزين ما إذا كانوا قد حوكموا وفقاً لقانون العقوبات السوري أم لا (جدول 4)، وهذه النتيجة أكبر من النسبة التي شاهدناها في التقرير السابق؛ إذ بلغت وقتها حدود الثلث. فقط حوالي 19% قالوا إنهم حوكموا وفق هذا القانون (أقل من التقرير السابق؛ إذ كانت حوالي الربع)، بينما أجاب بالنفي حوالي الربع (أقل من التقرير السابق؛ إذ كانت بحدود 36%) (جدول 3).

السؤال: ما هي إذاً طبيعة التهم والأحكام التي تصدر عن هذه المحاكم؟

من إجابات أولئك الذين قالوا إنهم حوكموا وفق قانون العقوبات السوري، يمكن القول: إن المواد الأكثر استخداماً كانت تلك المتعلقة بالانتماء لأحزاب أو جمعيات محظورة (30,85%)، ثمّ إضعاف الشعور القومي أو إيقاظ النعرات العنصرية أو المذهبية (14,93%)، ثمّ إذاعة أنباء كاذبة في الخارج (8,96%). باختصار، هي مواد تفيد تصفية أي نشاط لأي معارضة سياسية في داخل البلاد أو خارجها، فكل الجمعيات المعارضة محظورة، وأي كتابات أو خطابات عن الواقع السوري قابلة لأن تُصنف في خانة إيقاظ النعرات العنصرية أو المذهبية. أما إذاعة أنباء كاذبة في الخارج، فهي على الأرجح موجهة بالدرجة الأولى للرقابة على الإنترنت، سواء أكان المتهم داخل البلاد أو خارجها (جدول 4). ولا اختلافات مهمة في هذه الجزئية عما توصلنا إليه في التقرير السابق.

جدول 3. إجراءات المحاكمة - العدد 801

	نعم	لا	لا أعرف/لا إجابة
هل تم عرضك على محكمة	94,38	4,12	1,50
هل حوكمت وفقاً لمواد قانونية من قانون العقوبات السوري؟	19,48	24,84	55,68
هل أبلغك القاضي بالمدة	21,60	72,66	5,74

4 لمزيد من التفاصيل عن طبيعة هذه المحاكم، راجع تقرير «الاحتجاز في صيدنايا».

جدول 4. مواد قانون العقوبات السوري التي حوكم بموجبها المعتقلون[5]

المادة	العدد	النسبة المئوية	نص المادة
المادة 267	4	1,99	1ـ يعاقب بالاعتقال المؤقت خمس سنوات على الأقل كل سوري حاول بأعمال، أو خطب، أو كتابات أو بغير ذلك أن يقتطع جزءاً من الأرض السورية ليضمه إلى دولة أجنبية أو أن يملكها حقاً امتيازاً خاصاً بالدولة السورية. 2ـ إذا كان الفاعل عند ارتكابه الفعل منتمياً إلى إحدى الجمعيات أو المنظمات المشار إليها في المادتين 288 و308 عوقب بالاعتقال مؤبداً.
المادة 271	1	0,50	من دخل أو حاول الدخول إلى مكان محظور قصد الحصول على أشياء أو وثائق أو معلومات يجب أن تبقى مكتومة حرصاً على سلامة الدولة عوقب بالحبس سنة على الأقل وإذا سعى بقصد التجسس فبالأشغال الشاقة المؤقتة.
المادة 272	1	0,50	1ـ من سرق أشياء أو وثائق أو معلومات كالتي ذكرت في المادة السابقة أو استحصل عليها عوقب بالأشغال الشاقة الموقتة. 2ـ إذا اقترفت الجناية لمنفعة دولة أجنبية كانت العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة.
المادة 273	1	0,50	1ـ من كان في حيازته بعض الوثائق أو المعلومات كالتي ذكرت في المادة 271 فأبلغه أو أفشاه دون سبب مشروع عوقب بالحبس من شهرين إلى سنتين. 2ـ ويعاقب بالأشغال الشاقة الموقتة خمس سنوات على الأقل إذا أبلغ ذلك لمنفعة دولة أجنبية. 3ـ إذا كان المجرم يحتفظ بما ذكر من المعلومات والأشياء بصفة كونه موظفاً أو عاملاً أو مستخدماً في الدولة فعقوبته الاعتقال المؤقت في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الأولى والأشغال الشاقة المؤبدة في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثانية. 4ـ إذا لم يؤخذ على أحد الأشخاص السابق ذكرهم إلا خطأ غير مقصود كانت العقوبة الحبس من شهرين إلى سنتين.
المادة 278	10	4,98	يعاقب بالاعتقال الموقت: أ) ـ من خرق التدابير التي اتخذتها الدولة للمحافظة على حيادها في الحرب. ب) ـ من أقدم على أعمال أو كتابات أو خطب لم تجزها الحكومة فعرض سورية لخطر أعمال عدائية أو عكر صلاتها بدولة أجنبية أو عرض السوريين لأعمال ثأرية تقع عليهم أو على أموالهم.
المادة 285	30	14,93	من قام في سورية في زمن الحرب أو عند توقع نشوبها بدعاوة ترمي إلى إضعاف الشعور القومي أو إيقاظ النعرات العنصرية أو المذهبية عوقب بالاعتقال المؤقت.
المادة 286	7	3,48	1ـ يستحق العقوبة نفسها من نقل في سورية في الأحوال عينها أنباء يعرف أنها كاذبة أو مبالغ فيها من شأنها أن توهن نفسية الأمة. 2ـ إذا كان الفاعل يحسب هذه الأنباء صحيحة فعقوبته الحبس ثلاثة أشهر على الأقل.
المادة 287	18	8,96	1ـ كل سوري يذيع في الخارج وهو على بينة من الأمر أنباء كاذبة أو مبالغاً فيها من شأنها أن تنال من هيبة الدولة أو مكانتها المالية يعاقب بالحبس ستة أشهر على الأقل وبغرامة تتراوح بين مائة وخمسمائة ليرة. 2ـ ويمكن للمحكمة أن تقضي بنشر الحكم.

5 يُنظر: وزارة العدل، الجمهورية العربية السورية، متوفر على: https://bit.ly/2MEP0UY

المادة 288	2	1,00	1ـ من أقدم في سورية دون إذن الحكومة على الانخراط في جمعية سياسية أو اجتماعية ذات طابع دولي أو في منظمة من هذا النوع عوقب بالحبس أو بالإقامة الجبرية من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة تتراوح بين مائة ومائتين وخمسين ليرة. 2ـ لا يمكن أن تنقص عقوبة من تولى في الجمعية أو المنظمة المذكورتين وظيفة عملية عن السنة حبساً أو إقامة جبرية وعن المائة ليرة غرامة.
المادة 297	1	0,50	يستحق الاعتقال المؤقت من أقدم دون رضا السلطة على تأليف فصائل مسلحة من الجند أو على قيد العساكر أو تجنيدهم أو على تجهيزهم أو مدهم بالأسلحة والذخائر.
المادة 304	6	2,99	يقصد بالأعمال الإرهابية جميع الأفعال التي ترمي إلى إيجاد حالة ذعر وترتكب بوسائل كالأدوات المتفجرة «والأسلحة الحربية» والمواد الملتهبة والمنتجات السامة أو المحرقة والعوامل الوبائية أو الجرثومية التي من شأنها أن تحدث خطراً عاماً.
المادة 305	21	10,45	1ـ المؤامرة التي يقصد منها ارتكاب عمل أو أعمال إرهاب يعاقب عليها بالأشغال الشاقة من عشر سنوات إلى عشرين سنة. 2ـ كل عمل إرهابي يستوجب الأشغال الشاقة من خمس عشرة سنة إلى عشرين سنة. 3ـ وهو يستوجب عقوبة الإعدام إذا نتج عنه التخريب ولو جزئياً في بناية عامة أو مؤسسة صناعية أو سفينة أو منشآت أخرى أو التعطيل في سبل المخابرات والمواصلات والنقل أو إذا أفضى الفعل إلى موت إنسان.
المادة 306	62	30,85	1ـ كل جمعية أنشئت بقصد تغيير كيان الدولة الاقتصادي أو الاجتماعي أو أوضاع المجتمع الأساسية بإحدى الوسائل المذكورة في المادة 304 تحل ويقضى على المنتمين إليها بالأشغال الشاقة المؤقتة. 2ـ ولا تنقص عقوبة المؤسسين والمديرين عن سبع سنوات. 3ـ إن العذر المحل أو المخفف الممنوح للمتآمرين بموجب المادة 262 يشمل مرتكبي الجناية المحددة أعلاه.
المادة 307	9	4,48	1ـ كل عمل وكل كتابة وكل خطاب يقصد منها أو ينتج عنها إثارة النعرات المذهبية أو العنصرية أو الحض على النزاع بين الطوائف ومختلف عناصر الأمة يعاقب عليه بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين وبالغرامة من مائة إلى مائتي ليرة وكذلك بالمنع من ممارسة الحقوق المذكورة في الفقرتين الثانية والرابعة من المادة الـ 65. 2ـ ويمكن المحكمة أن تقضي بنشر الحكم.
غير معروف	13,93	28	
المجموع	132	100,00	

د- التهم والأحكام

التهم التي يخضع لها المحتجزون في صيدنايا متنوعة: منها مناهضة أهداف الثورة في الوحدة والحرية والاشتراكية، والانتساب إلى جمعية سرية بقصد تغيير كيان الدولة الاقتصادي والاجتماعي وأوضاع المجتمع الأساسية، ونشر أنباء كاذبة أو مبالَغ فيها من شأنها إضعاف الشعور القومي في زمن الحرب أو عند توقع نشوبها، إثارة النعرات الطائفية، النيل من هيبة الدولة، والانتساب إلى جمعية سرية تهدف إلى قلب نظام الحكم، محاولة واقتطاع جزء من الأراضي السورية لضمه إلى دولة أجنبية، والانتماء إلى جماعة تخطط لأعمال إرهابية، والقيام بأعمال إرهابية أدت إلى مقتل أشخاص. بالإضافة إلى تهم تتعلق بالانشقاق والتظاهر والتعامل مع جهات «معادية»، وقدح رئيس الدولة.

مدة الحكم، بشكل عام، تراوحت بين سنتين والمؤبد. حوالي ثلث المحتجزين نالوا أحكام بين 7-5 سنوات، والنسبة نفسها تقريباً حُكمت بـ 10 سنوات أو أكثر (شكل 9).[6]

أكثر من ثلث المعتقلين قضوا وقتاً في السجن أطول من مدة حكمهم (شكل 10).

وبالمقارنة بين التقريرين، نجد أن نسبة من قضوا فترة أطول من فترات أحكامهم أكبر مما كنا نظنّ، ففي التقرير الأول كانت النسبة بحدود 31%، أما في التقرير الحالي فنجد أنها بحدود 37%.

شكل 9. الحكم بالسنوات

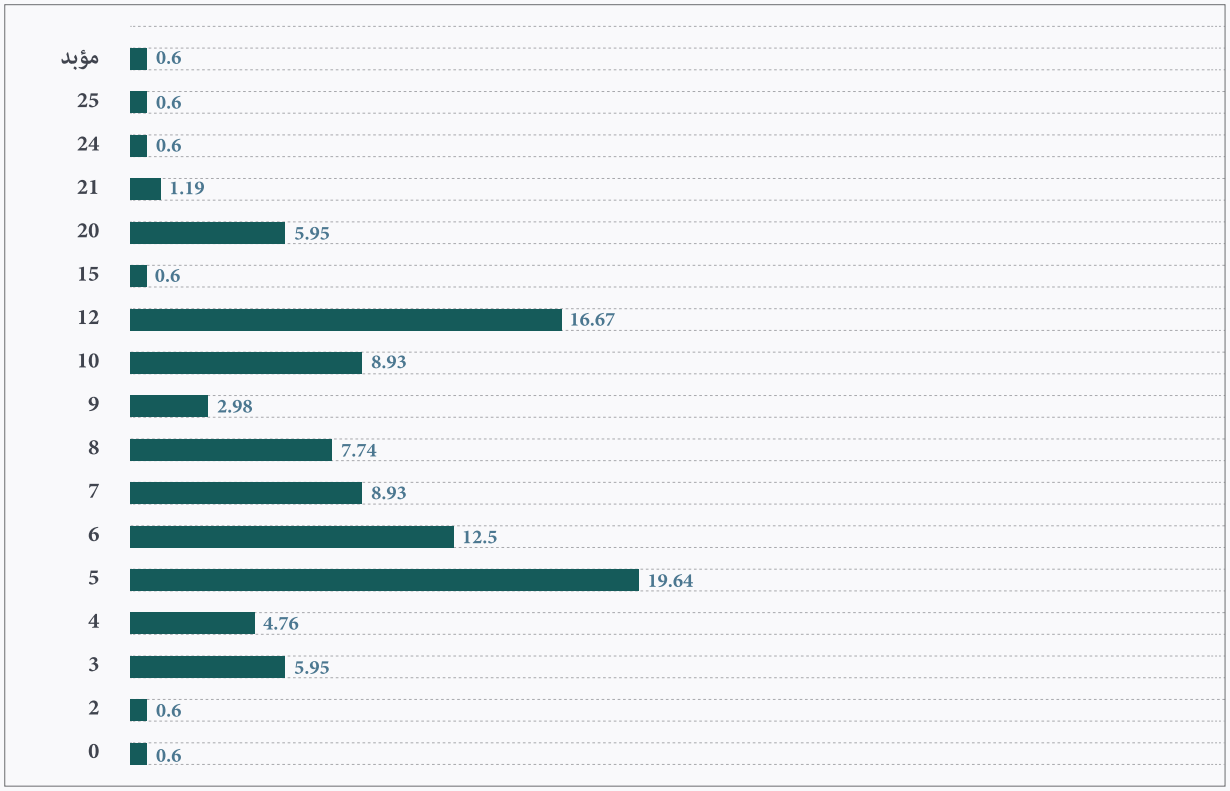

6 أغلب المستجيبين في العينة كانوا من معتقلي ما بعد الثورة التي بدأت في آذار/مارس 2011. لذلك، يجب الانتباه إلى أن من خرجوا من المعتقل منهم، هم أولئك الذين لا تتجاوز أحكامهم تسع سنوات. هذا بالضرورة سيزيد من نسبة الأحكام الأقل من تسع سنوات في عينتنا.

شكل 10. العلاقة بين الحكم ومدة الاعتقال الفعلية - العدد: 168

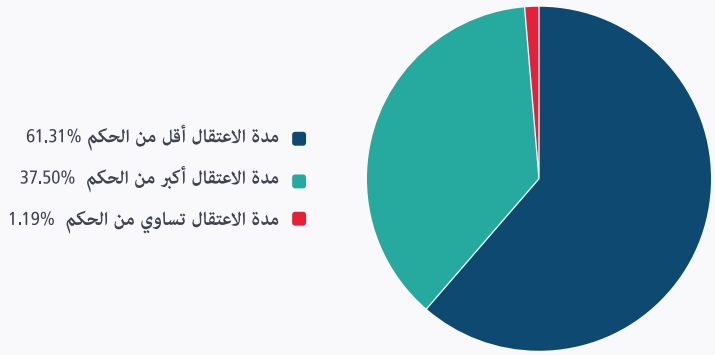

شكل 11. مدة الاعتقال الفعلية بالأشهر

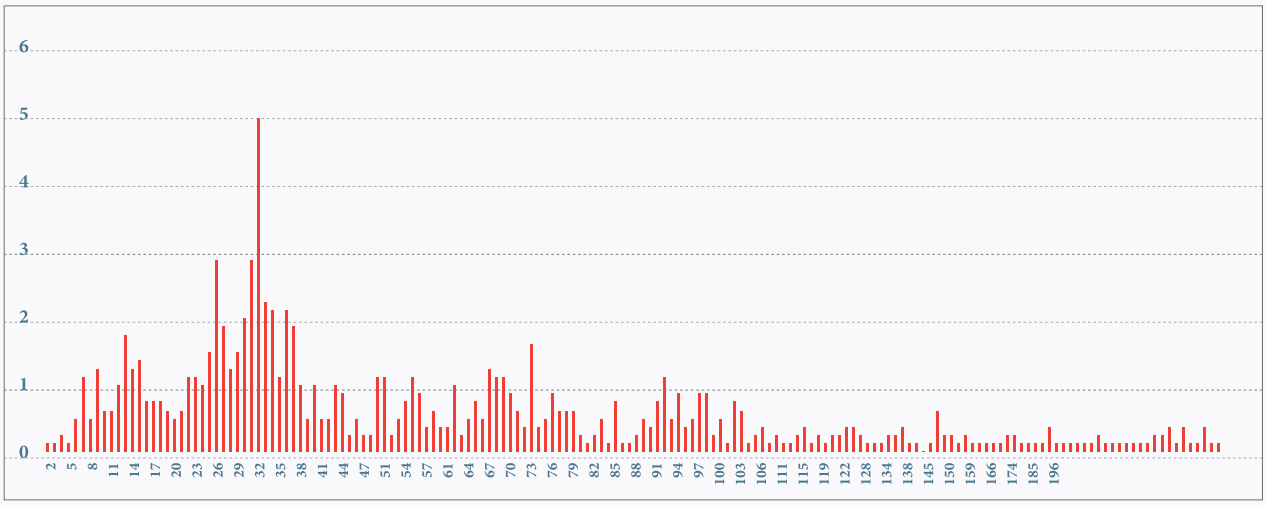

تم تجريد النسبة الساحقة من المحتجزين من الحقوق المدنية والعسكرية (68.91%). وصُودرَتْ الأموال المنقولة وغير المنقولة لأكثر من الثلث (جدول 5). لكن فقط حوالي ربع إجراءات المصادرة تمت بقرار من هذه المحاكم، وأكثرها (66.02%) تم عن طريق الاستيلاء على الأملاك من دون وجود أي قرار حكم بذلك (الشكل 12).

الفرق الرئيسي بين التقريرين يكمن في أن نسبة من تمت مصادرة أملاكهم بموجب قرار الحكم أقل مما وورد في التقرير الأول؛ إذ كانت هناك بحدود 32% أما في التقرير الحالي فهي بحدود 26%.

جدول 5. مصادرة الأملاك والتجريد من الحقوق - العدد: 801

	نعم	لا	لا إجابة
هل تم تجريدك من حقوقك المدنية	68,91	6,99	24,1
هل تم تجريدك من حقوقك العسكرية	67,54	8,36	24,09
هل صودرت أملاكك المنقولة وغير المنقولة	30,71	52,56	16,73

شكل 12. من قام بمصادرة أملاكك المنقولة وغير المنقولة - العدد: 256

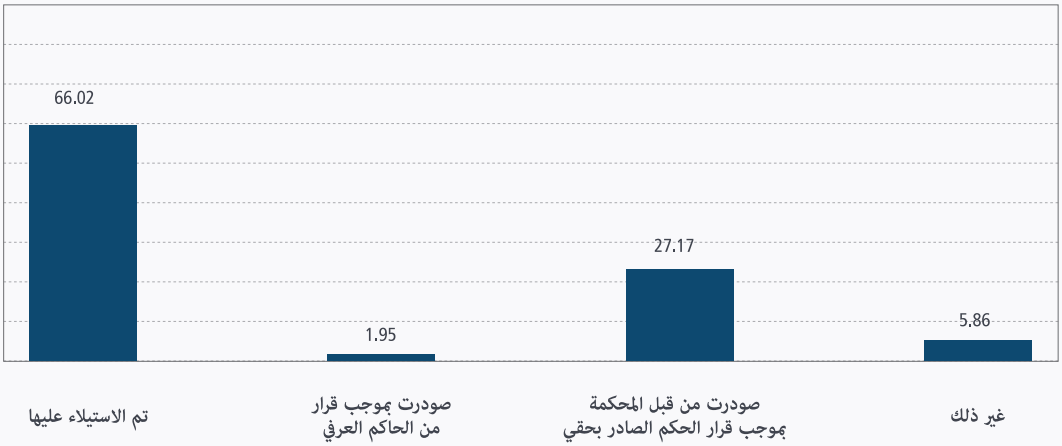

هـ- الخروج من المعتقل

حوالي نصف معتقلي صيدنايا خرجوا بموجب عفو عام (شكل 13).

ولفهمٍ أفضل للعفو وآثاره على معتقلي صيدنايا بحثنا في: المهنة عند الاعتقال (مدني/ عسكري)، ومدة أحكام المفرج عنهم وفق العفو. أظهرت البياناتُ أنَّ حوالي ثلاثة أرباع العسكريين خرجوا بموجب عفو عام، بينما خرج حوالي 38% فقط من المدنيين بهذه الطريقة (شكل 14). أما إذا نظرنا إلى البيانات بموجب مدة الاعتقال (جدول 6)، فنلاحظ أنه على عكس ما وجدناه في التقرير السابق، لا توجد فروقات كبيرة باستثناء حالة إخلاء السبيل؛ التي كانت بحدود ال 11% بين من قضوا بين 6-1 أعوام بينما لم تتجاوز الـ 6% عند غيرهم.[7]

شكل 13. طريقة الخروج من المعتقل - العدد: 801

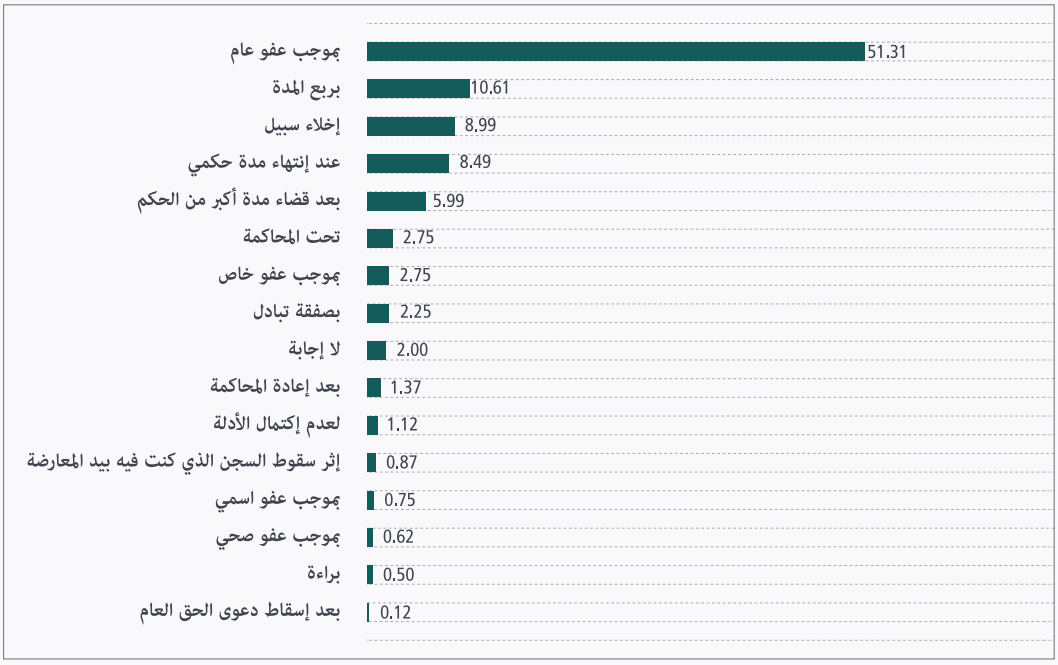

7 لمزيد من التفاصيل عن كل من طرق الخروج هذه، راجع تقرير «الاحتجاز في صيدنايا».

شكل 14. طريقة الخروج من المعتقل حسب المهنة (مدني/ عسكري) العدد: 801 يتضمن 321 عسكرياً و462 مدنياً

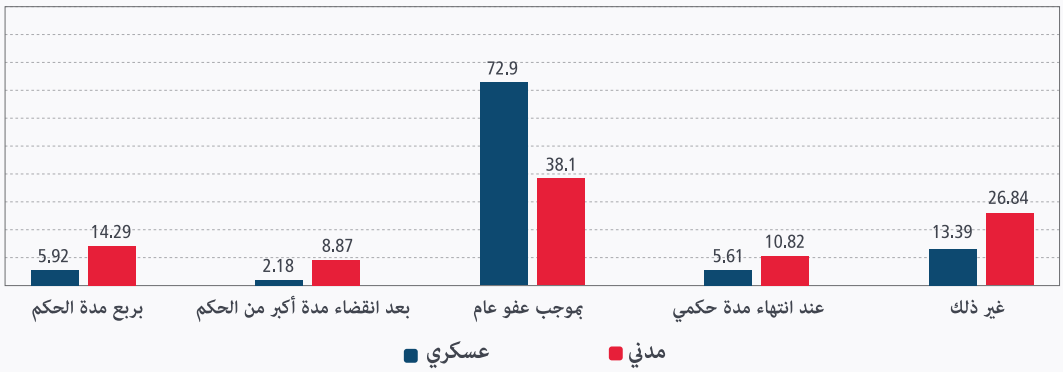

جدول 6. طريقة الخروج من المعتقل حسب مدة الاعتقال - العدد: 797

	أقل من سنة (بالعدد)	من 1 إلى 3 سنوات	أكبر من 3 وحتى 6 سنوات	أكثر من 6 سنوات
بربع المدة الحكم	3,51	9,93	14,84	10,17
بعد قضاء مدة أكبر من الحكم	8,77	4,30	7,14	7,20
بموجب عفو عام	52,63	53,31	47,25	55,08
عند إنهاء مدة حكمي	10,53	7,95	7,69	9,75
إخلاء سبيل	5,26	11,92	9,89	5,93
غير ذلك	19,30	12,58	13,19	11,86
المجموع	**100,00**	**100,00**	**100,00**	**100,00**

دفعت عائلتي كل ما تملكه من أجل إطلاق سراحي ... لم أحلم أبدًا بأنني سأكون حر مرة أخرى. عندما خرجت، شعرت بسعادة لا توصف ... ولكن سرعان ما أدركت كيف سرق النظام حياتي، قالت عائلتي لا تذهب إلى المنزل، لم يتبق لك شيء. كل شيء عملت من أجله طوال حياتي - منزلي وأثاثي، سياراتنا ومتاجرنا وأرضنا- ذهب كل شيء. لا توجد كلمات تصف هذا. استنزفت عائلتي بشدة بسبب المبلغ المالية التي دفعوها لإطلاق سراحي، عشرات الآلاف من الدولارات دفعت لإبقائي على قيد الحياة وبعد خروجي لم يبق لنا شيء نملكه. الكثير من العائلات سلب منها كل شيء. تم القضاء على أي مجتمعات تجرأت على مواجهة الاضطهاد. إنه عقاب لكل المعارضين ... لقد أخذوا كل ما لدينا».

أسامة الشيخ حامد، من حماة، ضابط سابق رفيع المستوى في الجيش السوري. اعتقل في حزيران/يونيو 2011 لرفضه إصدار أوامر لقواته بفتح النار على المدنيين في جسر الشغور.

أمضى أسامة ثلاث سنوات في سجن صيدنايا تعرض لتعذيب وحشي وشاهد ضباط الجيش الذين عصوا الأوامر وهم يُعدمون أمامه. توفي والده أثناء وجوده في السجن وتوفيت زوجته بسبب المرض بعد أقل من عام على إطلاق سراحه.

الاستيلاء على الممتلكات المنقولة وغير المنقولة للمعتقلين

قال حوالي ثلث المستجيبين إنه تمت مصادرة أملاكهم المنقولة وغير المنقولة، لكن يلاحظ أن عملية الاستيلاء على الأملاك هذه لم تكن تتم بنفس الوتيرة قبل الثورة وبعدها. هناك فارق كبير: 18.66% ممن اعتقلوا قبل الثورة صُودرت أملاكهم، لكن ترتفع النسبة إلى 38.14% عند المعتقلين بعدها (شكل 15).

شكل 15. مصادرة الاموال المنقولة وغير المنقولة - العدد: 798

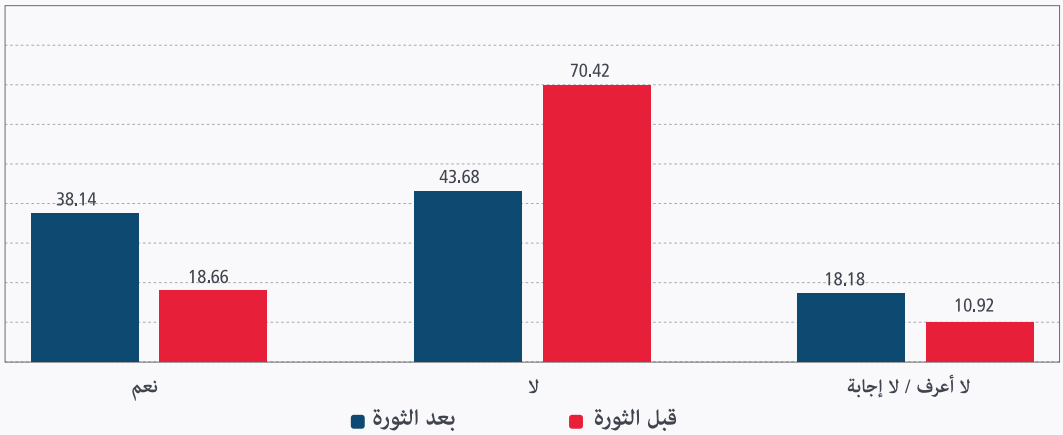

تختلف عمليات الاستيلاء هذه إذا بحثنا في النتائج وفق متغيِّر العمر؛ إذ نلحظُ أنَّ النسبة تنخفض كثيراً عند مَن قالوا (نعم) في الفئة العمرية الأقل من 18 عاماً، لتشكّل نحو 10% فقط، وبطبيعة الحال فإنَّ هذه الفئة العمرية لا تكون لديها ممتلكات غالباً، أي إنها لا تشكل مصدراً مهماً يمكن الاستفادة منه مالياً بالنسبة لأجهزة الدولة الأمنية. غير أنَّ هذه النسبة ترتفع لتصل إلى حوالي 38% عند الفئة العمرية 38-47 عاماً (شكل 16).

شكل 16. مصادرة الممتلكات حسب الفئة العمرية - العدد: 798

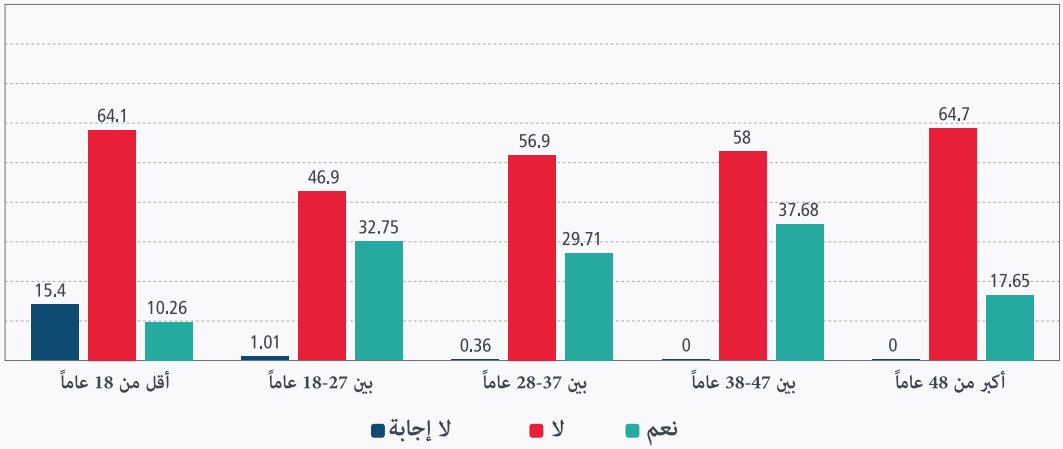

وتظهر إحدى الاختلافات البارزة بين المعتقلين المدنيين والعسكريين: إذ بلغت نسبة الاستيلاء على ممتلكات المدنيين 23.24%، بينما ارتفعت هذه النسبةُ إلى 42.15% في ممتلكات العسكريين. كما يلاحظ أن نسبة من تمّ الاستيلاء على ممتلكاتهم بقرار من المحكمة كان أعلى بكثيرٍ عند العسكريين (34.51%) منه عند المدنيين (15.79%) (الشكلان 17 و18).

شكل 17. الفرق في مصادرة الأملاك بين المدنيين والعسكريين - العدد: 794

شكل 18. طريقة مصادرة الأملاك - العدد: 512

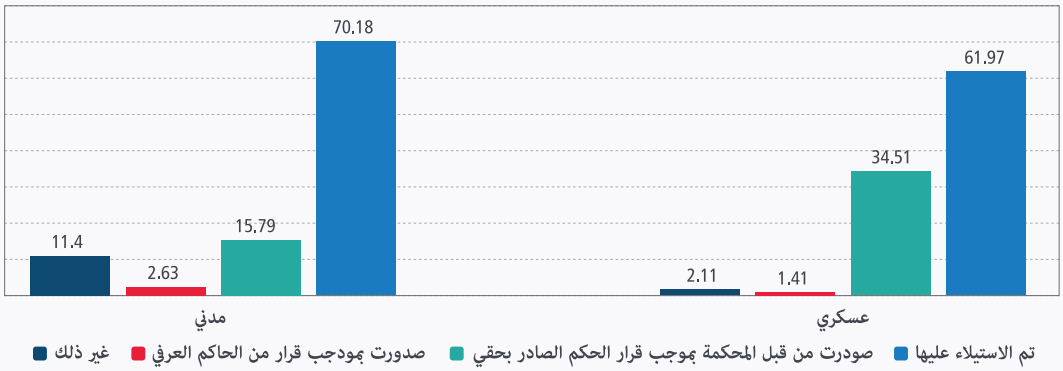

إلا أن الفرق الأبرز يظهر عند مقارنة النتائج على أساس المحافظة؛ إذ نجد أنّ نصف معتقلي حمص تم الاستيلاء على ممتلكاتهم. ثمّ يأتي بعدهم معتقلو إدلب وحماه وريف دمشق بنسبة تقارب الـ 40%. كما بلغت نسبة مَن تمَّ الاستيلاء على أملاكهم بموجب قرار من المحكمة ذروتها (36.84%) بين معتقلي حمص، وتأتي بعدها بفارق كبير باقي المحافظات. أمّا في الحسكة فيبدو الحال مختلفاً كلياً؛ إذ لم تُجِب النسبة الكبيرة من معتقلي هذه المحافظة على هذا السؤال (الشكلان 19 و20).

شكل 19. مصادرة الممتلكات حسب المحافظة - العدد: 787

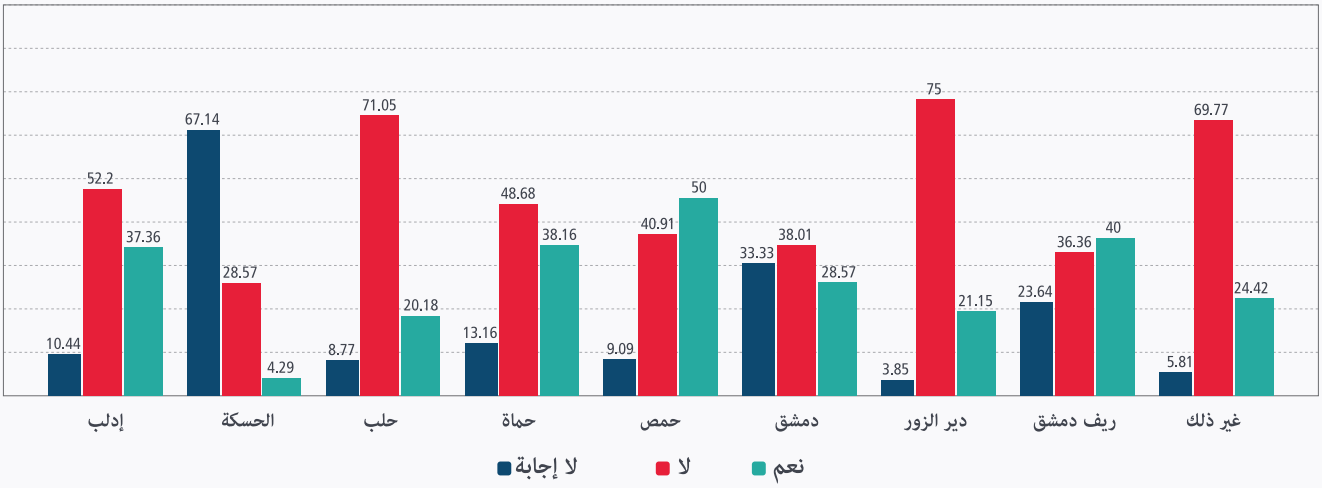

شكل 20. طريقة مصادرة الممتلكات حسب المحافظة - 244

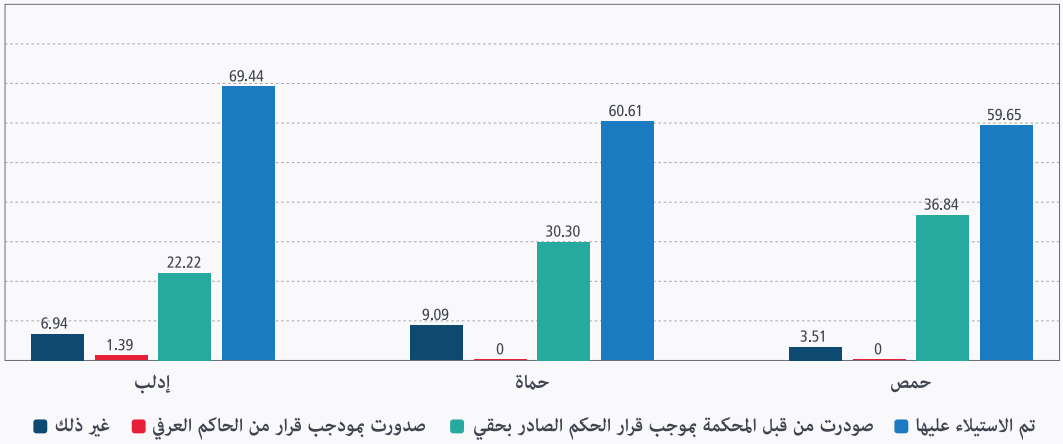

الممتلكات المصادرة بقرار الحكم أو بقرارات رسمية أخرى: نوعها وقيمتها

أي ممتلكات تمت مصادرتها بشكل رسمي من قبل الدولة؟ وما قيمتها؟

تأتي في الدرجة الأولى السيارات والأثاث المنزلي والمبالغ النقدية أو الأرصدة البنكية، وتأتي بعدها الأجهزة الإلكترونية والمجوهرات، ثم الآلات والمعدات الزراعية والمواد والبضائع التجارية. لكن اللافتَ للنّظر في نتائج هذا الاستبيان أنَّه لم ينجُ من عمليّات الاستيلاء حتى المواشي والطيور (الشكل 21). أما بالنسبة إلى الممتلكات غير المنقولة فأكثر ما يثير الانتباه هو حجم الاستيلاء على المنازل؛ فمن بين 105 أشخاص قالوا إنه تم تجريدهم من أملاكهم المنقولة والغير منقولة، كان هناك 72 شخصاً (أكثر من الثلثين) تم الاستيلاء على منازلهم. وقال حوالي الثلث إنه تم تجريدهم من أراضيهم الزراعية، وذكر آخرون المحال التجارية والمصانع وورش العمل وغيرها (الشكل 22).

شكل 21. الممتلكات المنقولة التي تمت مصادرتها بموجب قرار من المحكمة - العدد: 105 - سؤال متعدد الإجابات

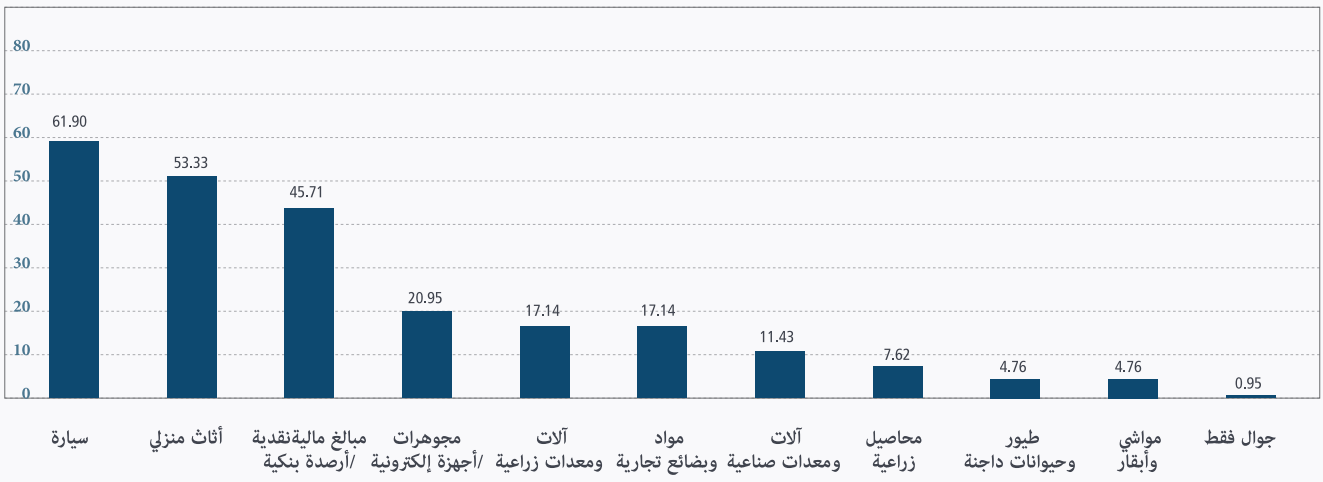

شكل 22. الممتلكات غير المنقولة التي تمت مصادرتها بموجب قرار من المحكمة - العدد: 105 - سؤال متعدد الإجابات

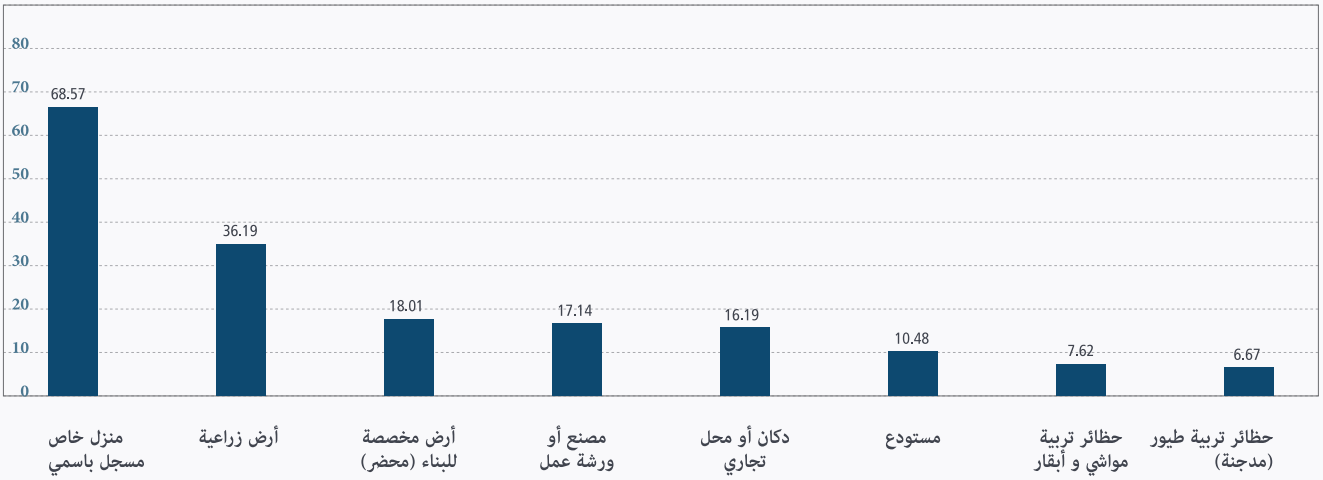

يظهر وجود اختلاف في طبيعة الممتلكات المصادرة بين المدنيين والعسكريين. في حالة الأموال المنقولة يلاحظ أنها بشكل عام أكبر عند المدنيين بالمقارنة مع العسكريين (شكل 23). لكن بالنسبة للأموال غير المنقولة نجد أن نسبة المنازل والأراضي الزراعية وتلك المخصصة للبناء كانت أكبر منها في حالة العسكريين مقارنةً مع المدنيين (شكل 24).

شكل 23. الممتلكات المنقولة المصادرة بموجب قرار من المحكمة حسب المهنة (مدني-عسكري) - العدد: 105 - سؤال متعدد الإجابات

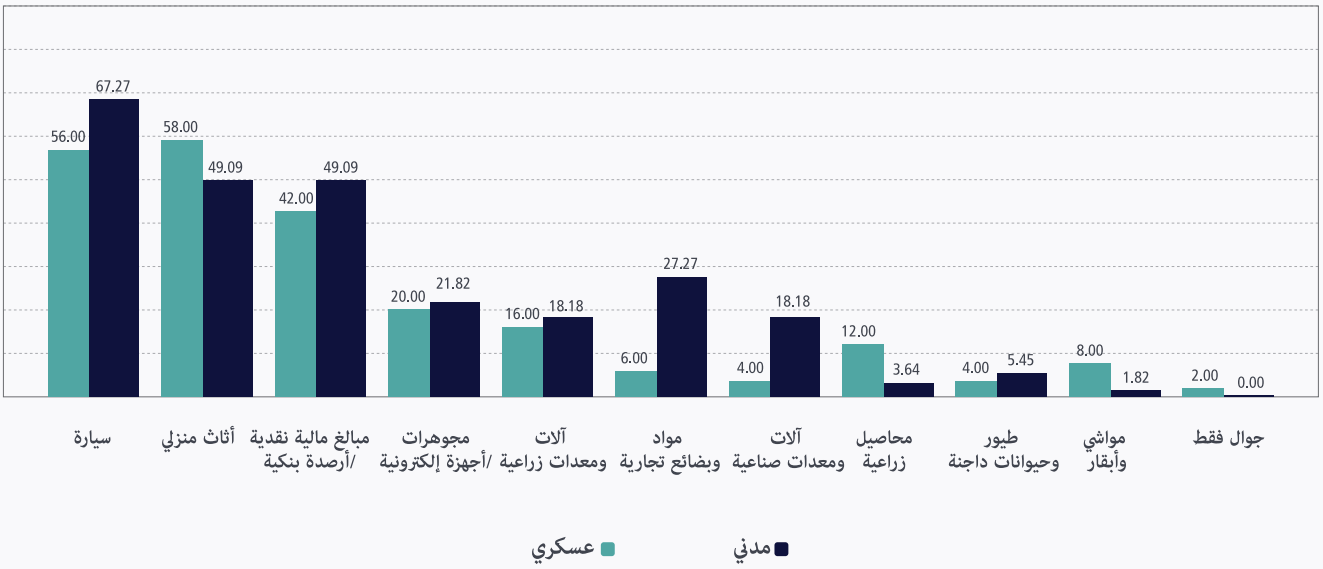

شكل 24. الممتلكات غير المنقولة المصادرة بموجب قرار من المحكمة حسب المهنة (مدني - عسكري) - العدد: 105 - سؤال متعدد الإجابات

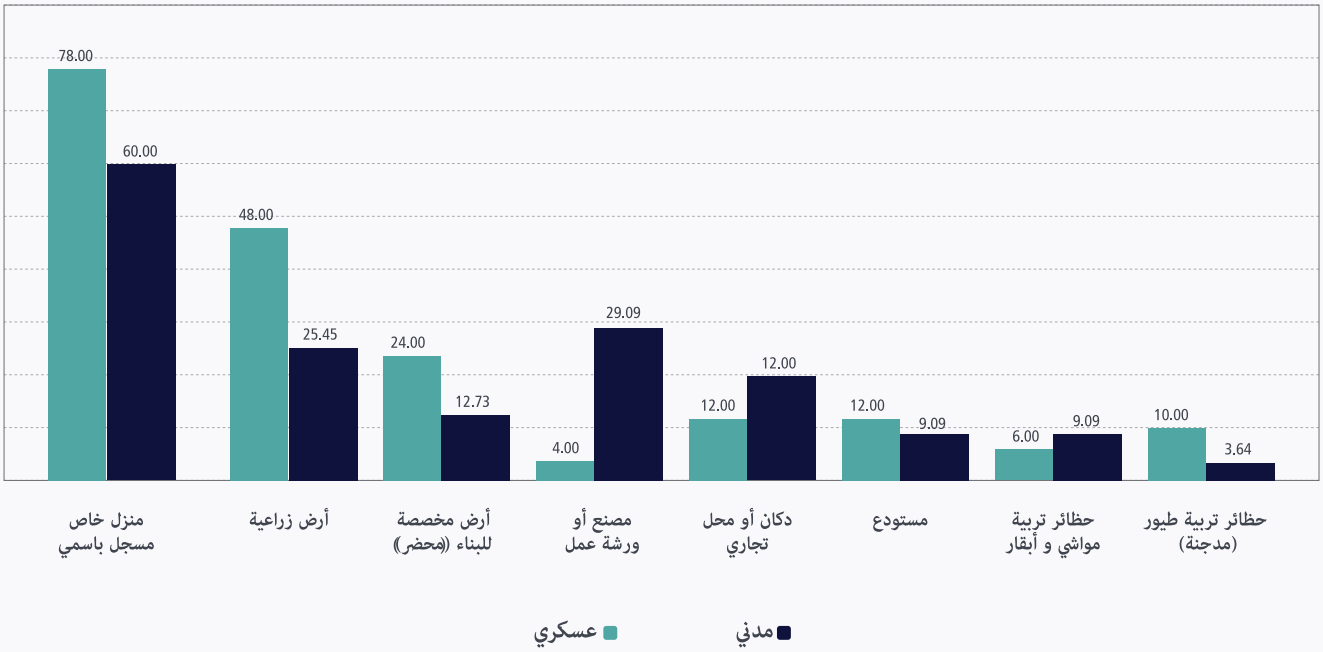

يظهر الشكل 25 قيمة الممتلكات المنقولة وغير المنقولة التي تمت مصادرتها، حوالي نصف من صُودرت أملاكهم خسروا مبالغ تتجاوز ال 70 ألف دولار أمريكي.

شكل 25. القيمة التقديرية للممتلكات المنقولة والغير منقولة التي تمت مصادرتها بموجب قرار المحكمة - العدد: 105

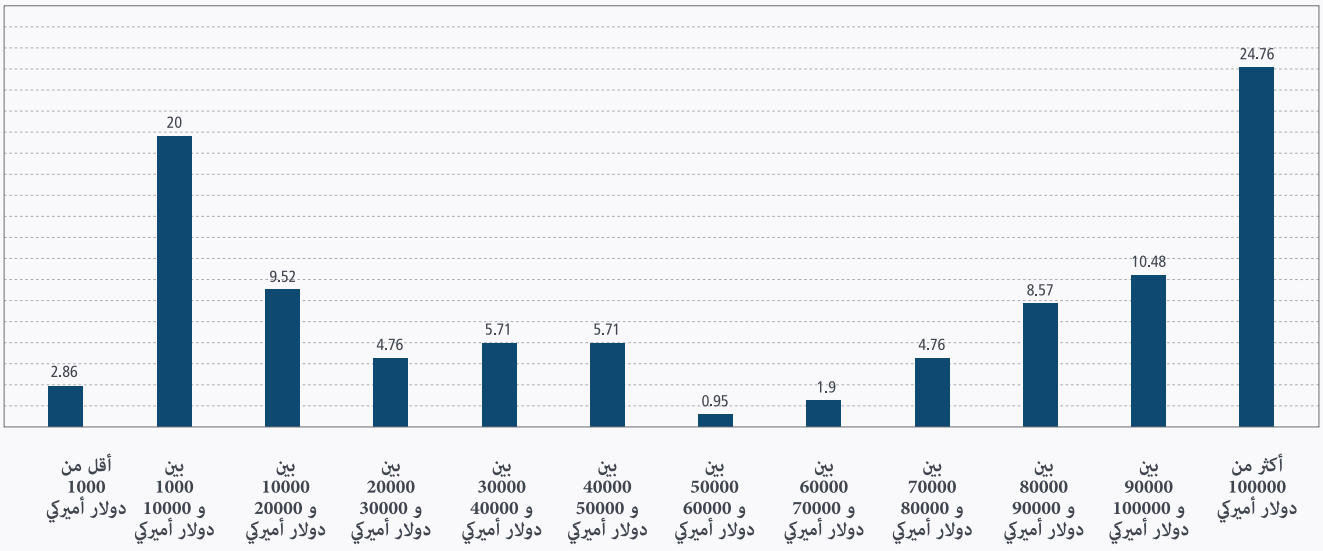

فيما يلي نبحث في هذه الأرقام لفهم حال معتقلي ما بعد الثورة في سوريا بشكل عام، بفرض وجود 250000 معتقل بين من دخل وخرج أو ما يزال في المعتقل (رقم تقديري متحفظ جداً لأعداد الناجين والمفقودين والمعتقلين في مراكز الاحتجاز التابعة للدولة السورية).

تمت مصادرة ممتلكات 38.14% من إجمالي عدد السجناء المقدّر 250.000 سجين، أي ما يعادل 95356 سجيناً. ومن بين هؤلاء صُودرت أملاك 29% منهم بأمر من المحكمة، وهذا يعني أن 27653 شخصاً بموجب عينتنا المكونة من 105 أشخاص تمت مصادرة أملاك لهم بموجب قرار رسمي، وتمت مصادرة 72 منزلاً (حوالي 69% من أفراد العينة). لذلك يمكن تقدير عدد الأشخاص الذين تمت مصادرة منازلهم بالشكل التالي: 69% × 27653 فيكون الحاصل 18,962 شخصاً، وهو عدد منخفض جدّاً لمعتقلي ما بعد الثورة الذين تم تجريدهم من منازلهم بموجب قرار رسمي. وبالطريقة نفسها يمكن حساب باقي أنواع الممتلكات وأعداد المتضررين (جدول 7).[8]

كما نجد أن إجمالي قيمة المصادرات بموجب قرار رسمي تصل إلى 1,538,964,309.24 دولار أمريكي (يوضح الجدول [8] طريقة الحساب التي اتبعناها). باختصار، يمكن أن نستنتج أنَّ النظام السوري وضع يده بشكل رسمي على مليار وخمسمائة وثمانية وثلاثين مليون دولار أمريكي على الأقل من خلال مصادرة ممتلكات المعتقلين. وبالطريقة نفسها، وعلى افتراض وجود 5219 معتقلاً في سجن صيدنايا في عام 2015 يمكن أن نستنتج أنه قام بمصادرة ممتلكات تبلغ قيمتها 32.127.418,92 (اثنين وثلاثون مليوناً ومئة وسبعة وعشرين ألف دولار أمريكي) من معتقلي هذا السجن وحدهم، وعلى فرض أن كل معتقل تعرَّض لمصادرة واحدة فقط، لا أكثر (الجدول 9).[9]

جدول 7. المصادرات المنقولة وغير المنقولة للممتلكات حسب نوعها

الممتلكات المنقولة				الممتلكات غير المنقولة			
النوع	العدد	النسبة المئوية	العدد بفرض وجود 27,653 معتقل	النوع	العدد	النسبة المئوية	العدد بفرض وجود 27,653 معتقل
سيارة	65	61.9	17,119	منزل خاص مسجل باسمي	72	68,57	18,962
أثاث منزلي	55	52.38	14,485	أرض زراعية	38	36,19	10,008
مبالغ مالية نقدية/ أرصدة بنكية	48	45.71	12,641	أرض مخصصة للبناء (محضر)	19	18,10	5,004
مجوهرات/أجهزة إلكترونية	22	20.95	5,794	مصنع أو ورشة عمل	18	17,14	4,741
آلات ومعدات زراعية	18	17.14	4,741	دكان أو محل تجاري	17	16,19	4,477
مواد وبضائع تجارية	18	17.14	4,741	مستودع	11	10,48	2,897
آلات ومعدات صناعية	12	11.43	3,160	حظائر تربية مواشي وأبقار	8	7,62	2,107
مواشي وأبقار	10	9.52	2,634	حظائر تربية طيور (مدجنة)	7	6,67	1,844
محاصيل زراعية	9	8.57	2,370				
طيور وحيوانات داجنة	5	4,76	1,317				
جوال فقط	1	0,95	263				
المجموع	***263***			**المجموع**	***190***		

8 بهذه الطريقة نحن نفترض أن حوالي 29% تمت مصادرة أملاكهم بقرار رسمي (بقرار الحكم أو قرارات أخرى)، علماً أن بياناتنا تؤكد أن هذا الرقم (29%) هو لمن تمت مصادرة أملاكهم بقرار الحكم فقط. لذلك يمكن أن نقول: إن تقديراتنا هذه منخفضة جدّاً بالنسبة إلى قيمة المصادرات الحقيقية.

9 بناء على دراسة حالية تعمل عليها الرابطة لتقدير أعداد المعتقلين في صيدنايا وستصدر قريباً، نقدر عدد المتواجدين في السجن في عام 2015 بـ 5219.

جدول 8. قيمة المصادرات للممتلكات المنقولة وغير المنقولة من 250000 معتقل

إجمالي قيمة المصادرات (منقولة او غير منقولة) حسب الفئات	المتوسط الحسابي لقيمة المصادرات حسب كل فئة	العدد من عينة 105 معتقل	النسبة المئوية من عينة 105 معتقل	العدد المقدر من 250000 معتقل	المبلغ الإجمالي للمصادرات من 250000 معتقل (المتوسط الحسابي لقيمة المصادرات مضروب بالعدد المقدر)
اقل من 1000 دولار امريكي	1000	3	2.86	790.09	790,090.34
بين 1000 و10000 دولار امريكي	5500	21	20.00	5,530.63	30,418,478.26
بين 10000 و20000 دولار امريكي	15000	10	9.52	2,633.63	39,504,517.22
بين 20000 و30000 دولار امريكي	25000	5	4.76	1,316.82	32,920,431.02
بين 30000 و40000 دولار امريكي	35000	6	5.71	1,580.18	55,306,324.11
بين 40000 و50000 دولار امريكي	45000	6	5.71	1,580.18	71,108,131.00
بين 50000 و60000 دولار امريكي	55000	1	0.95	263.36	14,484,989.65
بين 60000 و70000 دولار امريكي	65000	2	1.90	526.73	34,237,248.26
بين 70000 و80000 دولار امريكي	75000	5	4.76	1,316.82	98,761,293.05
بين 80000 و90000 دولار امريكي	85000	9	8.57	2,370.27	201,473,037.83
بين 90000 و100000 دولار امريكي	95000	11	10.48	2,897.00	275,214,803.31
أكثر من 100000 دولار امريكي	100000	26	24.76	6,847.45	684,744,965.18
المجموع		**105**	**100,00**		**1,538,964,309.24**

جدول 9. قيمة المصادرات للممتلكات المنقولة وغير المنقولة من معتقلي سجن صيدنايا في عام واحد (2015)

إجمالي قيمة المصادرات (منقولة او غير منقولة) حسب الفئات	المتوسط الحسابي لقيمة المصادرات حسب كل فئة	العدد من عينة 105 معتقل	النسبة المئوية من عينة 105 معتقل	العدد المقدر من 5219 معتقل	المبلغ الإجمالي للمصادرات من 5219 معتقل في صيدنايا في عام 2015 (المتوسط الحسابي لقيمة المصادرات مضروب بالعدد المقدر)
اقل من 1000 دولار امريكي	1000	3	2.86	16,49	16.493,93
بين 1000 و10000 دولار امريكي	5500	21	20.00	115,46	635.016,15
بين 10000 و20000 دولار امريكي	15000	10	9.52	54,98	824.696,30
بين 20000 و30000 دولار امريكي	25000	5	4.76	27,49	687.246,92
بين 30000 و40000 دولار امريكي	35000	6	5.71	32,99	1.154.574,82
بين 40000 و50000 دولار امريكي	45000	6	5.71	32,99	1.484.453,34
بين 50000 و60000 دولار امريكي	55000	1	0.95	5,50	302.388,64
بين 60000 و70000 دولار امريكي	65000	2	1.90	11,00	714.736,79
بين 70000 و80000 دولار امريكي	75000	5	4.76	27,49	2.061.740,75
بين 80000 و90000 دولار امريكي	85000	9	8.57	49,48	4.205.951,14
بين 90000 و100000 دولار امريكي	95000	11	10.48	60,48	5.745.384,23
أكثر من 100000 دولار امريكي	100000	26	24.76	142,95	14.294.735,89
المجموع		**105**	**100,00**		**32.127.418,92**

«ماذا بقي لكي أعود إليه؟ لقد أخذوا مني كل شيء. قضيت تسعة أيام في المستشفى في دمشق، وعندما عدت إلى المنزل، اكتشفت أنهم أخذوا مصنعي وأغرقوا عائلتي بضرائب وغرامات لا تُصدق لن نتمكن من دفعها أبدًا. لذا أخذوا شقتي، واستولوا على أعمالنا التجارية، وجميع أجهزتنا. لا أستطيع وصف هذا الشعور. ذهب شقا عمري ادراج الرياح. لست مندهشا هذه هي سياسة النظام سوف يدمرون كل ما لديك إذا تجرأت على معارضته. سوف يأخذون كل شيء منك. سوف يدمرون حياتك وعائلتك».

محمد كفر جومي، من إدلب، اعتقل عام 2011 بسبب نشاطه السياسي وقضى ثماني سنوات في الاعتقال بعد اتهامه زوراً بالتورط في هجوم على حاجز عسكري. تعرض للتعذيب وللعنف الجنسي خلال احتجازه. تسبب التعذيب في إعاقته إلى حد كبير، أجريت عمليات جراحية في ظهره ثلاث مرات وهو غير قادر على العمل. عند إطلاق سراحه، اكتشف أن النظام استولى على مصنعه وفرض ضرائب وغرامات على أسرته لدرجة أنهم أجبروا على التخلي عن منزلهم. تعرضت مسقط رأسه للقصف بعد فترة وجيزة من عودته، لذلك يعيش هو وعائلته الآن في مخيم للنازحين شمال سوريا.

خلاصة وتوصيات

يأتي هذا البحث ضمن جهود رابطة معتقلي ومفقودي صيدنايا للكشف عما حدث ويحدث وراء جدران سجن صيدنايا، وعن آثاره على الناجين وذويهم وعائلات الضحايا والمجتمع السوري خارجه. ونستطيع أن نزعم أنّنا، من خلال الاعتماد على تحليل نتائج عينة تضم ضعف عدد العينة السابقة التي اعتمدها التقرير الأول، تمكّنّا من الوصول إلى أرقام دقيقة جداً عن إجراءات الاعتقال منذ لحظة التوقيف وحتى الخروج من السجن.

وبالاعتماد على استبيان، مع 105 ناجين، مخصصٍ لفهم عمليات مصادرة الأملاك التي تتم بناء على قرارات رسمية (قرار الحكم أو غيره)، نشير إلى تورط الدولة بشكل مباشر في عملية الاستيلاء على الممتلكات. ويمكن أن نستنتج أنّ النظام السوري وضع يده على أكثر من مليار وخمسمائة وثمانية وثلاثين مليون دولار أمريكي من خلال مصادرة أموال المعتقلين، بالإضافة إلى عمليات الاستيلاء التي تحدث من دون قرارات رسمية، وهي الوسيلة الأكثر شيوعاً (حوالي ثلثي المعتقلين الذين خسروا أملاكاً أو أموالاً). ويمكن أن نقول: إنه فقط من خلال المصادرات التي تكّن وفق قرارات رسمية وضع النظام يديه على أموال تتجاوز نصف ميزانية سوريا لعام 2021[10] كما ذكرنا سابقاً، هذه تقديرات منخفضة جدّاً، لأنّ عدد المعتقلين في سوريا يتجاوز ال 250000 بكثير على الأرجح، كما أنّ من تمت مصادرة ممتلكاتهم بقرارات رسمية أكبر بكثير.

بناء على ما سبق نجد أنه من الضروري التأكيد على النقاط الآتية:

1. تثير هذه الأرقام شكوكاً كبيرة في فاعلية العقوبات المفروضة على النظام السوري، غذ تُظهِرُ أنَّ النّظام يعتمد وسائلَ متعدّدة لتمويل نفسه، من أكثرِها مصادرة أملاك المعتقلين. بالإضافة إلى ترك الباب مفتوحاً لعناصر قواته لابتزاز أهالي المعتقلين والمفقودين قسراً ونهب ممتلكاتهم.[11] لذلك فإنّ أي مساعٍ جادّة لتطبيق العقوبات على النظام السوري يجب أن تنطلق من شرط إطلاق سراح المعتقلين ووقف عمليات الاعتقال هذه.

2. إجراء المزيد من الدراسات عن عمليات الالتفاف التي يقوم بها النظام السوري على العقوبات من خلال وضع يده على ممتلكات ليس فقط المعتقلين، وإنّما المهجرين قسرياً أيضاً، والمتخلفين عن خدمة العلم، كما أشارت تقارير عدة بهذا الخصوص. هذا ضروري لكي تكتمل صورة المبالغ التي يجنيها النظام من هذه العلميات، فحتى الآن لا توجد تقديرات دقيقة باستثناء ما ورد في هذا التقرير والتقرير الصادر عن رابطة معتقلي ومفقودي صيدنايا عن المفقودين قسراً وعائلاتهم.[12]

3. بناء على ما سبق، يتضح أن العقوبات لوحدها، من دون أن تترافق مع عملية انتقال سياسي جدية، سيكون لها آثار تزيد من معاناة ضحايا الاعتقال والتهجير القسري. ولذلك لا بد أن تترافق مع تقدم حقيقيّ على طريق مسار العدالة والمحاسبة وضمان عدم الإفلات من العقاب، وهذا لن يتم من دون العمل على مقاربة ترتكز على رؤية الضحايا وتطلعاتهم واحتياجاتهم، «من خلال إتاحة المجال لدورهم/ ـهن المركزي في مسارات العدالة الانتقالية والمحاسبة. كما يجب أن تتحدى الضغوط والأجندة النخبوية والخارجية التي قد تتعارض مع رؤية الضحايا فيما يخص مسارات العدالة والمحاسبة وعمليات التفاوض والانتقال السياسي.»[13]

أما بالنسبة إلى الضحايا أنفسهم فنقدّم لهم بعض التوصيات التي قد تساعد على التعامل مع مشاكل المصادرات هذه، منها:

1. ننصح ذوي المعتقل أو المختفي قسراً أو الغائب أو المفقود، الذين يريدون أن يضمنوا أن يحصل أولاد ابنهم المجهول المصير، وزوجته، ومن قد يرثُهُ، على ما يؤول إليه إرثاً من أحد والديه أو كليهما، بعد أن يُتَوَفَّيا أو يُتَوَفَّ أحدُهما، أو من أيِّ مُوَرِّثٍ له آخَرَ مُحتَمَل، أن يُبادروا حالَ حياتهم إلى قسمة أموالهم على ورثتهم المستقبليين وتسجيلها بأسمائهم بيعاً وشراء. وإذا كان بعضُ ورثةِ الضحية قُصّراً فتُسجّل حصة والدهم باسم أحد أشقّائه مؤقتاً إلى حين بيان مصير الضحية، أو بلوغ وريثِهِ سن الرّشد، وذلك لتجنيب الجميع التعقيدات الإداريّة الناتجة عن قيام السلطة بالحجز على ما يؤول إلى الضحية إرثاً من مورِّثٍ آخَر.

---

10 الموازنة العامة للسنة السورية 2020 بلغت 8500 مليار ليرة سورية. حسب سعر الصرف الرسمي (الدولار الواحد يعادل 2512) 3,4 مليار دولار، وحسب سعر السوق 2,6 مليار دولار.

11 يُنظر: مختفون قسراً في مراكز الاحتجاز السورية، رابطة معتقلي ومفقودي صيدنايا، 2021.

12 يُنظر: عمر يوسف، النظام السوري يعتزم مصادرة أملاك المتخلفين عن الجيش وذويهم، الجزيرة، 10 شباط/فبراير 2021. محمد حردان، النظام يواصل الاستيلاء على أملاك المهجرين عبر وثائق مزورة، 29 آذار/مارس 2021. الأسد يصادر عقارات الغوطة.. تغيير ديمغرافي وتوطين ضباط، العربية نت، 18 شباط/فبراير 2021. لونت طوق وأدهم كاكو، النظام السوري يصادر أملاك المهجرين.. قطع طريق العودة (تقرير)، وكالة الأناضول، 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2018. سوريا: مصادرة أملاك المتخلفين عن الخدمة العسكرية.. تخويف وخُوّات؟ المدن، 28 شباط/فبراير 2021.

13 ميثاق حقيقة وعدالة.

2. إذا كان للضحية عقار وتبيّن أنه قد حُجِزَ عليه فعلاً ولم يعد بإمكانه التصرف فيه، فننصح باستخراج نسخة عن بيان القيد العقاري للعقار (يبيّن أوصاف العقار، وملكيَّته ونوعها)، ونسخة عن المخطط المساحي للعقار، والاحتفاظ بهما؛ للحاجةِ إليهما مستقبلاً في عمليات الاسترداد أو التعويض. وإذا كان العقارُ قد بِيعَ فننصح باستخراج بيان تسلسل ملكية للعقار، لأنَّه يظهر فيه اسم الضحية كمالك سابق له.

3. إذا كان الضحية مالكاً لأرض زراعية، وحُجِزَتْ هذه الأرض وطُرِحَتْ للاستثمار (كما حصل في كثير من العقارات في شمال حماه وجنوب إدلب ومناطق أخرى)، فننصح بمحاولة الحصول، إضافة إلى بيان القيد العقاري (الذي يبيّن طبيعة العقار، وهل هو أرض سليخ أم مشجرة، وهل هي بَعْلية أم مَرويّة)، على مخطط مساحي للعقار أيضاً؛ كي يتمكَّنَ الخبراءُ من تحديد مردوديّة العقار من خلالهما، كما ننصح أيضًا بمحاولة الحصول على صورة قرار طرح العقار للاستثمار في المزاد؛ لأنه يحوي تاريخ بدء استثمارها من قبل الغير. وهذا كله مهم ومفيد في نطاق عمليات الرد والتعويض مستقبلاً.

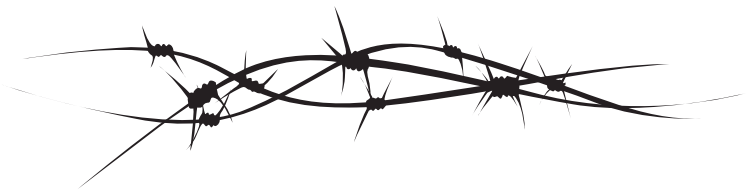

آذار/مارس ٢٠٢٢

جميع الحقوق محفوظة ©

رابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا
Association of Detainees & The Missing in Sednaya Prison